

AP 13 1/2



حمد الغفور الوصف بالجميل تعظيماً على الجليل الاختياراً  
 حمد العرفي فعل يشتر بتعظيم النعم قصد الانعام  
 شكر الغفور فعل ينبذ عن تعظيم النعم قصد الانعام  
 شكر العرفي صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق

حاشية الشيخ الأمام محي الدين الناشي  
 على شرح الشيخ حسن كافي على  
 متن ابن عوفجي في فن  
 المسقط رحم الله الفضل  
 اجمع رحمه الله  
 بسم

AP An 8 384



لا اداء الواجب من شكر نعمته واجب وهو كالبهرار مطلوب  
 وهو كل ما هو من شكر نعمته واجب وينبغي فالله بالحمد واجب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه  
 اجمعين **قال** الحمد لله الواجب وجوده المتبع الاخره **اقول** افتتح كتابه  
 بالحمد بعد الاستدعاء بالتسمية لانه اداء الواجب من شكر نعمته واجب  
 هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل وفي هذه العرفية إشارة  
 الى ان مورد الحمد هو اللسان وحده لانه المفهوم من لفظ الوصف ضمنا هو  
 ذكر اللسان فانك اذا قلت وصفت زيدا بكذا لم يشأ منه الا فعل اللسان  
<sup>او من هذا القول</sup> **وتمت** بغير النعمة وغيره لانه لا يلزم ما كان متناولا للانعام وغيره من  
 مكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال على تقدير جعله بانه النسبة ولم يقيد  
 الوصف المذكور بكونه في مقابلة النعمة فلو كان وقوعه بآثار النعم مشروفا  
 لقيت به لا اقتران بالجميل الذي هو الوصف فظهر ان الحمد قد يكون في مقابلة  
 النعمة وقد لا يكون وانما شرط كون الوصف بالجميل على جهة التبجيل لانه اذا  
 خلى عن مطابقة الاعتقاد وموافقة افعال الجوارح لم يكن حمدا حقيقيا بل انشراحا

وتشخيصية وفيه نظر لان الشعراء ذكروا في مدح السلاطين مثلا او مفايا على  
 مستحقين له الحمد

مجموع مكارم المكارم  
 لا غير في كل اوزر  
 مكارم المكارم  
 في مكارم المكارم

المباين

سبيل المبالغة ولا يعتدوا به بهذه المحيطة مع ان ذلك ليس سخرية  
 بالافتقار كيد ومير يعضون له والتعظيم ينال السخرية اللهم الا ان يدعى  
 ان المراد بتلك الاوصاف المعاني المجازية وهو يقتضون انصافا فهذه  
 المعاني المجازية فان قلت فقد اعتبر في الحمد فعل الجحان والاركان ايضا اي  
 كما اعتبر فعل اللسان قلت كلا واحد منهما شرط لكون فعل اللسان حذا و  
 ليس شيئا منهما جزءا منه كما في الشكر العرفي وهو صرف العبد جيع ما انعم  
 الله عليه من التمتع والبر وغيرهما الى ما خلق له واعطاه لاجل كثره في النظر  
 الى المطالعة ما سوي الله تعالى من المصنوعات يستدل به على وجود الصانع  
 ووحدايته والسمع الى تلقاها بشيء عن مرضاة من الاوامر والاحتجاب عن  
 مساخطه ومنهيات من النواهي وقس على هذا سائر التغير الفاعلة  
 والباطنة والاجزئية كما في الحمد العرفي والشكر اللغوي ولهما فعل يشي  
 عن تعظيم المتعبد بسبب كونه منى او من هذا ظهر ان الحمد معنيين  
 عرفي ولغوي والشكر ايضا معنيين لغوي وعرفي والنسبة بين هذه  
 المعاني الاربعة شقوق على ستة اوجه الاولى النسبة بين الحمد اللغوي  
 والعرفي بالعموم والخصوص من وجه لتصادقهما في الوصف باللسان في مقابلة

مكارم المكارم  
 في مكارم المكارم



الغاضبة وهي السارية الى الغير كحدث زيدا على انعامه وهذا هو العرف  
 بدون اللغو في فعل القلب والجوارح وهذا هو الحمد اللغو بدون العرف في  
 الوصف باللسان في مقابلة الفضيلة وهي النعمة الغير السارية الى الغير كحدث زيدا  
 على شجاعة الثانية النسبة بين الشكر اللغو والشكر العرف بالعموم  
 والخصوص مطلقا لصدق اللغو على كل ما صدق عليه العرف في اعني  
 صرف الجميع من غير عكس كل صدق الشكر اللغو على كل جزء من اجزاء  
 العرف وهي فعل القلب واللسان وافعال الجوارح دون الشكر العرف في الثالثة  
 النسبة بين الحمد اللغو والشكر العرف بالعموم والخصوص مطلقا لان من  
 تحقق صرف الجميع تحقق الوصف باللسان من غير عكس كل اى ليس كلما  
 تحقق الوصف باللسان تحقق صرف الجميع وفيه نظر لان الانوار بينهما  
 عموما وخصوصا مطلقا بالنسبة بينهما عموم وخصوص من وجه لتحقيق  
 الشكر العرف في الانبياء الاخرين اذا صرف جميع ما انعم الله عليه اياها  
 خلقه ولم يتحقق الحمد اللغو فيه لعدم الوصف باللسان وهو ظاهر في  
 الجواب ان المراد بالشكر العرف في الشكر الكامل الذي لا يكون شكر اكمل منه ولم  
 يتحقق له في الاخرين لان شكر غير الاخرين اكمل من شكر الاخرين و

هو  
 القول

انت تعلل هذا الجواب لا يستفي العليل الرابعة النسبة بين الحمد العرفي والشكر  
 اللغو بالعموم مطلقا لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغو  
 من غير عكس كل صدق الحمد العرفي بدون في مقابلة النعمة الواصلة الى غير الشاكر  
 هذا اذا قيدت النعمة بالشكر اللغو بمولها الى الشاكر واما اذا ارتقت فلهما متحدان  
 الخامسة النسبة بين الحمد والشكر العرفيين بالعموم مطلقا لصدق الحمد العرفي على كل ما  
 صدق عليه الشكر العرفي من غير عكس كل صدق الحمد العرفي على كل واحد من فعل  
 القلب واللسان وافعال الجوارح دون الشكر العرفي السادسة النسبة بين الحمد والشكر اللغويين  
 بالعموم والخصوص من وجه لان الحمد اللغو قد يترتب على الفضائل وجميع فضيلة  
 والشكر اللغو يختص بالفواضل وهي جميع فاضلة فيصدق على كل واحد منهما والوصف  
 باللسان في مقابلة الانعام ويصدق الشكر اللغو بدون في فعل القلب وافعال الجوارح  
 في مقابلة الغاضبة والحمد اللغو بدون في الوصف باللسان في مقابلة الفضيلة كحدث زيدا  
 على شجاعة قيل كيف يكون الشجاعة محمودة عليها مع انها ممة غير اختيارية واجيب  
 بان الشجاعة كما تنطبق على الملكة التي هي غير اختيارية تنطبق على اثارها من الامور  
 الاختيارية كالحوض في السالك والاقدام في الحروب وغير ذلك وهذه النسبة الست  
 ثلاثة منها على وجود التحقيق وثلاثة منها بحسب الحمل اما التي مجموعها فهي



ما يكون بين الحمد للفقوى والعرفى وبين الحمد والشكر للفقوى وبين الحمد للفقوى و  
 الشكر للعرفى ويدل على هذا استعمال الصدقة في هذه الثلاثة وفي أمثال التي يجب للحمد  
 في الثلاثة الباقية وهي الشكر للفقوى مع الشكر للعرفى والحمد للعرفى مع الشكر  
 للفقوى والحمد للعرفى مع الشكر للفقوى ويدل أيضا على هذا استعمال الصدقة على  
 وأما الفرق بين المدح والحمد للفقوى فعموم مطلق لأن الحمد يختص بالفاعل المختار  
 كما يشهد به موارد المتن لا تارة دون المدح كما يقال مدحت الزوجة على  
 صفاتها ولا يقال حمدتها وإن الحمد يُعتبر فيه قصد التعظيم ولم يُعتبر في المدح  
 إذ تعظيم الأول في المثال المذكور غير مقصود فإن قلت فظاهر الفرق من  
 وجه آخر بين المدح والحمد غير الفرق الذي يكون باختصاص الحمد بالفاعل المختار  
 دون المدح وهو لزوم كون الحمد عليه اختياريا دون المدح عليه قلت  
 الحمد بالفاعل المختار لا يقتضيه كون متعلق وهو الحمد عليه اختياريا مع أن  
 ذلك ليس بشرط في الحمد عند التحقيق لأن حقيقة الحمد ومفعولها بحسب اللغة  
 لا تقتضيه ذلك إذ معنى التعلق والتحقيق ليس إلا الباعث على الحمد فكما يجوز  
 أن يكون الباعث عليه امر اختياريا كذلك يجوز أن يكون امر غير اختياري  
**ال** لم يزلوا الواجب العوجى المستحق لجميع المأمدين وأصله الآل فحذفت

الحمد  
 المدح  
 الشكر  
 التزيم

الهمزة

الهمزة على غير القيلس وهو حذفتها مع حركتها من غير نقل إلى ما قبلها وكذلك  
 التزيم للأدغام لأن المتجانسين إذا كانا في كلمتين والأول منهما ساكن يجب الإدغام  
 وقبل حذفت على القيلس وهو حذفتها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها لأن الباء  
 في تخفيف هذه الهمزة أن ينقل حركتها إلى ما قبلها من لام التعريف فتخفف فلا  
 فالترام الأدغام حينئذ يكون مخالف للقيلس لأن الحرفين المتحركين من جنس واحد  
 إذا كانا في كلمتين لا يجب الإدغام غاية ما في الباب أن يجوز ذلك خوف ارتعاضا  
 سلككم في سقر وقبل الله اسم موصوع كالأسماء والأعلام ولا اشتقاق  
 له فإن قلت لو قال الحمد لله ولم يقل الحمد للخالق أو للرازق أو غيرهما من  
 الأوصاف المشتقة قلت لتلاينوهما اختصاصا بالحقاق الحمد بوصف دون  
 وصف فلو قال الحمد للخالق لتوهم أن استحقاقه الحمد مختص بهذا الوصف  
 دون الوصف الآخر فإن قيل من القاعدة المقررة أن التعليق بالمشق يفيد  
 عليته ما أخذ الاشتقاق فتعلق الحمد بلفظ الخالق مثلا يفيد عليته الخلق  
 للاستحقاق فبما معنى التوهم قلنا نعم إلا أن التعليق إنما يفيد العلية لا  
 اختصاص العلية والتوهم بالنسبة إليه **الواجب** هو الذي يقتضيه ذاته  
 وجوده ويمنع عليه العدم كالبارئ عز وجل هو الذي يلزم من فرض عومده

أو نفسا



محال والوجود **أما** خارجي وهو كون الشيء في الاعميان **وأما** ذاتي وهو كونه  
 في الذات **فإن** المراد من الوجود فيما نحن فيه هو **الذات** **والممتنع** هو الذي يقتضيه ذاته  
 عدمه ويمتنع عليه الوجود **وقد** هو الذي يلزم من فرض وجوده كتركيب  
 الباري **والممكن** هو الذي لا يقتضيه ذاته وجوده ولا عدمه بل يكون الوجود  
 والعدم بالنسبة اليه على التثنية **جميع** مطلقا الله تعالى عن الوجودات و  
 قيل هو الذي لا يلزم من فرضه وجوده ولا عدمه **مع** بالنسبة اليه **والواجب**  
 ينقسم الى قسمين **واجب** الوجود بالذات كالباري تعالى **وانما** واجب  
 الوجود بالذات لكون وجوده مقتضى الذات **واجب** الوجود بالغير  
 كالموجودات حين وجودها **وانما** كانت الموجودات حين وجودها  
 واجبا بالغير وهو الله تعالى **وجود** العلة التامة يستلزم وجود المعلول  
 حين وجودها **والممتنع** ايضا ينقسم الى قسمين **ممتنع** بالذات كتركيب الباري  
 عز اسمه **وانما** كانت امتناعه ذاتيا لكونه مقتضى الذات **وممتنع** بالغير  
 كعدم العالم **وانما** كان ممتنعا بالغير لامتناع تخلف المعلول عن العلة  
 التامة **والممكن** ايضا ينقسم الى قسمين **احدهما** الممكن الوجود كافراده  
 الانسان بالنسبة الى نفسه **وثانيهما** الممكن المعدوم كالغسق **وانما**

قدم

قدم الواجب على الممتنع **والممكن** لان الواجب ومن الوجود وهو عين الذات  
 والامتناع والامكان ومنه الظاهر **والممكن** حقيقة لا ومق الله تعالى يكون  
 ومق الله تعالى حقيقة مقدم على ما لا يكون ومق الله تعالى حقيقة **والممتنع** على الممكن  
 مع ان كل واحد منهما ليس ومق الله تعالى حقيقة مع شدة الممكن عليه بالوجود **لان**  
 الامتناع والوجوب يشتركان في كون كل منهما مقتضى الذات **فلذا** تقدم **اولا**  
 لما كان امتناع الظاهر مستلزما للوحدانية المستلزمية للرد على الثنوية **وقد**  
 الجوسس والشمس والعلانية **والا** فلا كنه لان الثنوية والجوسس **وعوا**  
 ان صانع العالم اشان احدهما خالق الخير والاخر خالق الشر **وعبر** عنهما  
 بعنصرين **بشر** فان **واحد** من **رب** من **بشر** بالخير والحقارة **والشمس** **والله** ثالثا **ثلاثة**  
**وعبر** عنهما بالاقايم الثلاثة **وهي** ذات **وعلى** وجوه **وزعم** عنهما **ان**  
**والله** تعالى **ابن** وهو عيسى **والرحمن** هو مريم **تعالى** **الله** عن ذلك **علو** كبير **او**  
**الطبايع** **ان** الصانع اربعة الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة **والا** فلا كنه  
**ان** سبعة الزئبد والمشتري والمريخ والشمس والزهرة والقيطار والقمر **و**  
 هذه الفرق **لان** كلهم هم المكنون للصانع على الحقيقة **باو** **ذكر** الامتناع **فقدم**  
 فان قلت الواجب **هو** فاعل **وهو** الفاعل **لا يعمل** الا اذا كان **عن** الحال **والاستقبال**



أما في وجهه وجود الله تعالى  
الذي هو المانع

لا يمنع المانع والمهنا مع انه بمعنى المانع قلت اذا دخل الام على امر  
الفاعل استوفى الجميع اذ المانع والحال والاستقبال وفعل لا مئة فعل بالحقيقة  
ح لكن عدل عن صيغة فعل الى صيغة الامر لكرامته ثم ادخل الام على الفعل  
الصريح تقول مررت بالضارب ابوه زيد الان او غدا او امس وكذا المنع  
والممكن وانما انحصرت الاشياء في الواجب والمنع والممكن لان الشئ اما ان  
يكون وجوده مقتضى ذاته او عديمه او لا يكون شيئا منهما الاول الواجب  
والثاني المنع والثالث الممكن واقابيا وجه المحصر من وجه اخر فلهذا انقضى  
اما ان يكون مسلوبا للضرورة عن احد الطرفين او عن الطرفين معا الثالث الممكن  
والقول اما ان يكون السلب من جانب الوجود او جانب العدم الثاني الواجب  
والقول المنع فان قلت لا عدم للواجب صلا فلا قلت ان الضرورة مسلوبة  
فبها عن طرفي العدم قلت ~~العدم الغرضي حاصل له كما~~  
من تعريف الواجب وكذا لو قلت لا وجود للمنوع اصلا فلا قلت ان الضرورة  
مسلوبة عن طرفي الوجود قلت الوجود الغرضي حاصل كما من تعريف ايضا  
قال سواء وغيره **قول** الضمير ان سواء وغيره ان كانا راجعين الى المنع  
يلزم ان يكون الواجب ممكنا لانه يصدق عليه انه غير منقطع وان كانا راجعين

الى

الى الواجب يلزم ان يكون المنع ممكنا لانه يصدق عليه انه غير الواجب فوجب ان  
يكون احد الضميرين راجعا الى المنع والاخر الى الواجب حتى يكون المنع سواء بالمنع  
وغير الواجب لهذا اذا اريد بالامكان الامكان الحاضر وهو سلب الضرورة عن  
الطرفين معا عن طرف الوجود والعدم على ما هو اللائق بهذا المقام وانما اذا  
اريد بالامكان الامكان العام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين فجاز  
ان يكون الضميران راجعين الى المنع فقط فيجب ان يكون الامكان مقتضا  
بجانب الوجود ان يكون الضرورة مسلوبة عن جانب العدم لكن الواجب ممكنا  
بهذا المعنى او الى الواجب فقط فلا مكان ح يكون مقتضا بجانب العدم ان يكون  
الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود لكن هذا التوجيه غير مناسب لهذا  
المقام فان قلت الفقرة في قول الممكن سواء فاعل والشان ان الطرف لا يقع  
فاعلا الا اذا فسر بالغير قلت قد اجاز قوم اجرا سوى مجرى غير  
وجاز وقوعه غير طرفي القول ولم يبق سوى العدوان فاعل لم يبق فان  
قلت ان ذكر سواء يعني عن ذكر الغير لكونه بمعنىا قلت فلو جوه اما ولا  
فلتاسب التفسير الذي سبق ذكره في الوصف الثاني واما ثانيا فلان زيادة  
الفترة توجب زيادة الحسن واما ثالثا فلان تشي في العبادة وهو مرغوب

الشريك البار

فقد روي في نسخة  
في نسخة اخرى



عن البلفاء واقارباء التفسير وانما خامسا فللتوكيد والتقدير **قال** المصادر  
 باختياره شره وخيره **اقول** ذكر الاختيار إشارة الى ذكر مذهب الحكماء  
 كما ان ذكر الشر وحده إشارة الى ذكر المعتزلة والشر والخير معا الى ردة الغنوة  
 واخو سيند لانه الحكماء قالوا ان الله تعالى واجب بالذات لا فاعلا بالاختيار و  
 معنى كونه فاعلا مختارا هو انه ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل كصدور  
 الافعال الاختيارية مثلا هكذا قيل لكن فيه نظر لانه الفاعل المختار بهذا المعنى  
 مما قاله الحكماء والاولى ان يقال ان معنى كونه فاعلا مختارا هو ان يعجز عنه  
 الفعل وتركه ومعنى كونه موجبا بالذات هو انه ان شاء وان لم يشأ فعل  
 كصدور الضوء عن الشمس والحرارة عن النار فان قلت لم تقدم الشر  
 هو ما سطر على الخير وهو ما امر به مع ان الخير اولى بالتقدير قلت  
 من وجوه اما اولها ان النزاع فيه اكثر من النزاع والخير واقعا ثانيا فلان  
 خيره يناسب غيره الذي سبق ذكره مؤخرا من جملة الصفات والمخروقات  
 واما ثالثا فليكون ترتيب السبب على ترتيب السبب وهو الظلمة و  
 النور كما قال الله تعالى وجعل الظلمات والنور واقارباء فلان المقام  
 مقام الحمد واختتام مقام الحمد بالخير خيرا فلهذه الوجوه قدّم واخر

فان قلت لما اخر صدر الشر والخير عن الممكن قلت لان صدورهما بعد وجود  
 الممكن **قال** تنبيه وامره **اقول** قدم الشئ على الامر لانه السبب لانه  
 الشئ لا يكون الا كونه المنتهى عنه وهو الشر والامر لا يكون الا كونه المأمور  
 به وهو الخير **قال** فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء **اقول** الشيخ الكبير  
 سائر يطلق على الكبير علما وفضلا الامام المقتدى به القدوة بكسر القاف  
 وضمة الميم مقتدى **قال** يشير الدين الالبهرى **اقول** ان مختاره والتدوين  
 الامانة والانتقاء واسم وقيل لقب الشيخ الالبهرى بفتح الباء وسكون  
 الهاء المرقبة واما الالبهرى بسكون الباء وفتح الهاء فغلط مشهور  
 ولهذا قيل اغلظ ابقرا وبقرا **قال** طيب الله شره وجعل الجنة  
 مشواه **اقول** ان طيب الله حاله في شره فيكون من قبيل الجحان والشرى الترتيب  
 النور والظلمة المكان **قال** لما كان على بعض الاخوان متعسرا **اقول** الاخوان  
 بكسر الهمزة جمع الاخ كما يجمع على الاخوة **قال** اردت ان اكتب بالتمسك  
 اوراقا **اقول** وقع في بعض النسخ كتبت بالتمسك وهذا او لم يزل  
 الارادة لا تعجب الفعل بسبب طلبهم وامراد بالتمسك معناه التمسك  
 وهو الاستدعاء والطلب لامعناه الاصطلاحي لانه الظالمين ليسوا متساويين



المطلوب عنه وهو الشارح مع ان القسوى معتبرة حقيقة الالهي  
**والله قال** او لا قال ولم يقل حرو فامع ان المكتوب هو الحروف لا الاوراق  
 ارادة الحال من ذكر المحل **فان قلت** لم قال او لا قال ولم يقل كتابا **قلت**  
 للتواضع اول الدلالة على صغر حجم شرحه **قال** وتعمير تبسره **اقول**  
 ان لجعل تلك الاوراق عامات تبسره هذا الكتاب غير مخصوص ببعض الاخوان  
 دون بعض **فان قلت** ان ازالة التعسير يغني عن ذكر تعميم التبشير **قلت**  
 يستلزم اياه **قلت** لا نستلزم اياه لان ازالة التعسير لا تدل على  
 تعميم التبشير نعم يدل على التبشير فقط بل تعميم التبشير يفهم من سوق  
 الكلام فقوله **تبسره** تصريح بما يفهم من السوق **قال** والله خير  
 المتيسرين اشارة الى ازالة التعسير بدون تعميم التبشير وقوله  
**الموفقين** اشارة الى تعميم التبشير لان التوفيق جعله الله سببا حاضرا  
 للحصول المقصود وقيل التوفيق جعله الله تعالى فعلا عباده موافقا لما  
 يحب ويرضاه **قال** اعلم ان المنطقيين اصطلاحات **اقول** الاصطلاح  
 اتفاق قوم على استعمال اللفظ في معنى معين لكن لا يكون في اصل الوضع  
 كذلك واصطلاحات المنطقيين هو المذكورة في ابواب المنطق وهو

التي قاسوتها **تبسره** من عايشها الذين عن الخطا في الفكر وابواب تبسره  
**الاول** الكلمات **والثاني** القول الشارح **والثالث** القضايا **والرابع** القياس **والخامس**  
 البرهان **والسادس** الجدول **والسابع** الخطابة **والثامن** المغالطة **والسابع**  
 الشعر وتعريفاتها تذكر في مواضعها والمراد من الوجوب في قوله يجب تحضرها  
 الوجوب العادي لا الوجوب الشرعي الذي يكون تاركه اشياء كالصلوة و  
 الصوم والزكاة ولا الوجوب العقلي الذي يمنع الشروع بدون كونه  
 بوجه ما تصديق بقايات كذا كثير من الحكميين يحصل كثيرا من  
 العلوم من غير شريع بشي من تلك الاصطلاحات فان قيل هذا الكلام  
 اشارة الى ان المنطق العلم فيلزم من كونه العلم كونه العلم كونه  
 لانه من جملة العلوم قلنا المراد من العلوم في قوله ان يشرح في شي من العلوم  
 سوى المنطق **قال** منها ايساغوجي **اقول** هذا اللفظ مركب من ثلث  
 كلمات وهو ايسر واغرواجي وقيل اكي قلبت الكاف الى الجيم فصلاحي  
 ومعنى الاول بالعربية انت ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث شئت الا انه حقوق  
 التي اجمي للاختصار ثم نقله المنطقيون وجعلوه علما للكليات  
 الخمس وسبب تسميتها به ان حكيم من الحكماء المتقدمين اودع



الكليات التي عند شخص اسمه ايساغوجي وسافر كان ذلك الشخص  
يطلق الكليات الخمس فما كان له قوة ان يستخرج جميع ما فيها من اجزاء  
الحكيم وقرأ ايساغوجي عنده وكان يخاطب به في اشياء ورسمه يا ايلنوتي  
هكذا امر ان يصار علمها وهذا الوجه منقول عن الشيخ فخر الدين الرازي  
قدس الله في تسمية الشيء بلسان فارسيه وقيل انه كان على الحكيم استخراج الكليات  
للخمس ودونها ثم جعل علمها وهذا الوجه منقول عن مولانا مبارك  
سماه قدس الله سره ناقلا عن مولانا قطب الدين الرازي رقيق الله  
روحه فعلى هذا تسمية المستخرج بلسان استخراج والوجه المشهور في  
تسميتها به ان ايساغوجي في الاصل لم يورد الذم له خمس ورق شتر  
نقل الى هذه الكليات لمناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه فيكون  
التسمية تسمية للشيء بلسان شبيهه والله اعلم **قال** يراد به الكليات  
الخمس **اقول** انما انحصرت الكليات في الخمس ولا يكون زائدة ولا ناقصة  
لان الكليات اذا شتبهت الى ما تحتها من الجزئيات فاما ان يكون تمام ما هيها  
او داخلها او خارجا عنها فان كان الاول فهو النوع كالانسان بالنسبة  
الى زيد وعمر وغيرهما فانه تمام ماهية زيد وعمر وان كان الثاني فلا يخرج

اذا ان يكون مقولا في جواب ما هو اول الاول الجنس كالحوان بالنسبة الى  
الانسان والفرس والقطا. الفصل الثالث بالنسبة الى زيد وعمر وان  
كان الثالث فلا يخرج اما ان يكون مقولا في جواب ان شيء هو اول الاول  
الخاصة كالغسل بالنسبة الى زيد وعمر والثالث. العرض العام كالماشي  
بالنسبة اليهما **قال** وهي النوع والجنس **اقول** انما تقدم النوع على الجنس مع ان الاول  
عكسه لان الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل بناء على ان ما صدق عليه  
النوع قليلا بالنسبة الى ما صدق عليه الجنس وما هو قليل فهو اول بالتقدير  
على ما هو كثير وتقدم ايضا على الفصل مع ان الاول عكسه لان الفصل جزء  
النوع والجزء مقدم على الكل لان النوع يقع في جواب ما هو الفصل لا يقع فيه  
والواقع فيه اول بالتقدير وعلى الخاصة والعرض العام لا تنهي اعرافا  
والنوع معروض والمعرض مقدم على المعارض لانه يقوم به وتقدم الجنس  
على الفصل لانه يقع في جواب ما هو الفصل لا يقع فيه او لا تنهي اعرافا  
مبهر غير محصل بنفسه والفصل يحصله ويزيل ابهامه فلا بد  
من امر مبهر ان يذكر او لا تحت يحصله الفصل ويزيل ابهامه وعلى الخاصة  
والعرض العام لانه ذاتي وهما عرضيتان والذات بالتقدير اول وتقدم



الفصل عليها بعين هذا الدليل وقدم لنا إنبه على العرض العام لا يتلوا مع جواب  
 ان شيئا وهو العرض العام للبق وجواب ما هو ولا جواب ان شيئا هو ولا ما  
 صدق عليه الخاصة قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والليل قبل الكبر  
 وهذه بتوفيق معرفتها **اقول** هذه اشارة الى جواب السؤال المقدر كانه  
 قيل لم قدم بحث الدلالة واقسام اللفظ على الكلمات مع ان المقصود الاصل  
 بيانها فاجاب عنه بقوله فمعه يتوقف اليمينات مقصودة هي لخصائص  
 الجوهريات والجهول انما تصوره وانما تصديق والتوصل الى الاول القول  
 الشارح المركب من الملائكة والثناء الحجة المركبة من القضايا فانظر ههنا  
 في القول الشارح وما يتركب هو منه وانما الحجة وما يتركب هي منه وهو  
 لا يتوقف على اللفاظ ولا على الدلالات فان ما يوصل الى الجهول التصور في  
 بلغة الجنس والفصل بل معناهما وما يوصل الى الجهول التصديق ليست  
 اللفاظ القضايا بل مفهوماتها لكن لما نتوق افاة المعاني واستفادتها  
 على الالفاظ صار مباحث الالفاظ مناسبة للتفسير على مباحث الكلمات  
 وغيرها من المباحث المنطقية فتقدم ولما كان توقف الافادة والاستفادة  
 على الالفاظ من حيث استنباط الدليل المعاني قدم بحث الدلالة على اقسام اللفظ

المقدمة على المقصود الاصل **قال** المطابقة والتضمن والالتزام **اقول** وانما  
 قدم الدلالة المطابقة على الدلالة التضمن والالتزام لانها تتصور بدونها  
 وهما لا يتصوران بدونها وما هو تصور بالاشتغال مقدم على ما هو لا يتصور  
 بالاشتغال وقدم التضمن على الالتزام لان الدلالة التضمنية جزء الدلالة المطابقة  
 والالتزامية خارج عنها وما هو جزء المطابقة او بالتقدير على ما هو خارج  
 عنها اول الدلالة التضمنية سابقة الى التضمن من الدلالة الالتزامية وهما  
 سابقة الى التضمن وهما بالتقدير على ما هو ليس بسابق اليه والدلالة  
 هي كون الشيء بحالة اه **قوله** وانما عرف مطلق الدلالة دون الدلالات الثلث  
 المقصودة ههنا لان الدلالة الثلث متقدمة يا نسبة الى مطلق الدلالة والعلم  
 بالمطلق سابق على العلم بالمقيّد لان المطلق جزء المقيّد ومعرفة الجزء سابق  
 على معرفة الكل **قوله** ان لفظ العلم مطلق والمشهور على عدة معان احدها  
 مطلق الادراك الذي يعبر عنه التصور والتصديق وثانيها التصديق اليقيني  
 الذي هو عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وثالثها مطلق التصديق  
 الذي يتناول الحكم اليقيني وغيره من الاحكام والمراد من العلم ههنا هو معنى  
 الاول **قوله** لم تقدم الدلالة على الدليل والمعدل مع ان الاول اعكس



لأن الدلالة امر نسبي قائم بينهما **فالت** الدلالة علة لعلة الدال بالدالة  
وعلم المدلول بالمدلولية وعلته متقدمة على المعلول فلهذا قدمها عليها  
وإذا قدم الدال على المدلول لانت <sup>المدلول</sup> علمه موقوف على العلم بالدليل والموقوف  
عليه مقدم على الموقوف وإنما تعدى بحث الدلالة على تقسيم اللفظ فلما  
**بر من قال** ومن هذا عرفت أن الدليل **اقول** الدليل في اللغة المرشود وما  
به الارشاد واصطلاحاً هو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وهو  
المدلول والمراد من اللزوم هنا اعتراف من أن يكون شيئاً أو غيره ليعتبر جميع  
اقسام الدليل ومن العلم هنا الإدراك اعتراف من أن يكون متصوراً  
أو تصديقاً يقينياً أو غيره **قلت** الدليل غير جامع لجميع الأقسام  
الاشتتائية بل هو ما لا يلزم منها ليس مغايراً لمقدمتها كقولنا  
إن كان هذا حيواناً فهو جسم كنهه حيوان فهو جسم فإن قولنا فهو  
جسم بعينه مذكور في القياس قلت هذا اللازم وهو قولنا فهو جسم  
مغاير لما هو المذكور في الدليل لأن المذكور في الدليل هو **فالت** هذا القول موصوفاً  
بكونه لازماً للزوم المذكور في هذا الثلاثم وهو قولنا إن كان هذا حيواناً  
وما يلزم من المقدمتين ليس موصوفاً بكونه لازماً للزوم المذكور

فيه

فيه كنهه موصوفاً في اللفظ وهذا التعذر غير كاف في الاتحاد واجب من  
وجه آخر وهو أن ما هو جزء القياس **الاشتتائي** لا يحتمل الصواب والكذب وما  
هو لازم للقياس محتمل **الاشتتائي** والدلالة تنقسم إلى طبيعية إلى أخرى  
اعلم أن الدلالة تنقسم إلى لغوية وغير لغوية لأن الدال إن كان لفظاً  
فالدلالة لغوية وإلا فغير لغوية فاللغوية أيضاً تنقسم إلى طبيعية وعقلية  
ووضعية لأن دالة اللفظ على المعنى إما بواسطة وضع اللفظ بأزاء المعنى  
أو بواسطة العقل أو بواسطة اقتضاء الطبع فإن كانت الأولى فالدلالة دالة  
لغوية ووضعية كدلالة الإنسان على الحيوان الشاطق وإن كانت الثانية فالدلالة  
دالة لغوية عقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على المشاهد  
على وجود اللفظ وإن كانت الثالثة فالدلالة دالة لغوية طبيعية  
كدلالة اشتغاف السمرة والحق المعجزة على الوجع مطلقاً وكدلالة اشتغاف  
السمرة أو ضمها والحق المسهل على وجع الصدر وهو التحال فإن قلت  
لأن سلم الدلالة اشتغاف الوجع بواسطة الطبع بل بواسطة العقل لأن  
الطبع يقتضيه حدوث ذلك اللفظ فقط عند عروض ذلك المعنى **لغة** الوجع  
ولا يقتضيه دالة ذلك اللفظ على ذلك المعنى بل يقتضيه ذلك هو العقل فيكون

:







وحصر جعلي وهو الذي يجعله الجاعل محصورا لا يحصل له انجزا **قال**  
 كالانسان اذا دل على احد هما **اقول** الدلالة التفضيلية دلالة كل لفظ على  
 جزء معناه المطابق حين ارادة المعنى المطابق ان كان له جزء لا دلالة على جزئه  
 مطلقا لانه ربما يكون اللفظ دالا على جزء معناه المطابق ولا يكون دالا على  
 تفضيله بل مطابقة كدلالة لفظ الانسان على الحيوان او على الناطق عند ارادة  
 احدهما من لفظ الانسان لا عند ارادة المجموع من الحيوان والناطق لان كل واحد  
 من قبيل ذكر كل واحد هو الانسان و ارادة الجزء وهو انما الحيوان او الناطق فيكون  
 معنى مجازيا له ودلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة لا تضمني فيكون  
 دلالة الانسان على احدهما عند ارادة واحد منهما مطابقا لا تضمنيا  
 من كالانسان اذا دل على قابل العلم **اقول** المقصود من الدلالة <sup>الالتزامية</sup>  
 دلالة اللفظ على الامر الخارج عن المعنى الموضوع له حال ارادة المعنى  
 الموضوع له من اللفظ لادلالته على الامر الخارج مطلقا سواء كان حال  
 ارادة المعنى الموضوع له او لا لانه الدلالة على الامر الخارج اذا لم يكن حال  
 ارادة المعنى الموضوع له لم تكن التزامية بل مطابقة لان كل واحد يكون  
 من قبيل ذكر المعلوم و ارادة اللاتم فيكون معنى مجازيا ودلالة

اللفظ على المعنى المجازي مطابق لا التزامي كدلالة لفظ الانسان على قابل العلم  
 وصحة الكتابة محال ارادة الحيوان الناطق منه فان قلت لانسداد الدلالة  
 على قابل العلم وصحة الكتابة ان يكون بالالتزام لانه المعبر عنه المتكلمين  
 في الدلالة الالتزامية ان يكون اللازم بحيث اذا تصور المعلوم يلزم منه تصور  
 كدلالة الاربعة الزوجية والثلاثة الفردية وعلينا ليس كذلك لانه اذا تصور  
 الانسان لا يلزم منه تصور قابلية العلم وصحة الكتابة قلت مقصودهم  
 بحصر التمثيل للدلالة الالتزامية سواء كانت معبرة عن المنطقيين او لا  
 والحال اننا قد افترضنا ان لا يستمر واما المحتملين **الادلة** اللفظ لا يدل على  
 كذا امر خارج عنه **اقول** اي عن المعنى الموضوع له والاى وان كان اللفظ دالا  
 على كذا امر خارج عن الموضوع له لم يلزم ان يكون كذا لفظ وضع لمعنى دالا على معنى  
 غير متناهية لانه الامر الخارج عن المعنى الموضوع له غير متناه مثل الانسان  
 موضوع للحيوان الناطق وما عداه من الاشياء الغير المتناهية خارج عنه  
 فلو كان اللفظ الموضوع لمعنى دالا على كذا امر خارج عنه لكان الموضوع للحيوان  
 الناطق دالا على كذا امر خارج عنه وانه ظاهر البطلان فلا بد له لادلالته على  
 الخارج من بشرط وهو لزوم الذهني واما الدلالة المطابقة فيكون فيها العلم



بالوضع فإن التسمية إذا علمت اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد أن يستقل  
 ذهناً من مسموع ذلك اللفظ إلى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو الدلالة المعنوية  
 وأما الدلالة التضمنية فلا تحتاج أيضاً إلى الاشتراط لانه اللفظ إذا وضع لمعنى  
 مركب كان ذلك اللفظ دالاً على الواحد من اجزائه دلالة تضمنية لأن فهم  
 الجزء وهو الدلالة التضمنية لازم لفهم الكل وهو الدلالة المعنوية **لانه**  
 الملازمة الخارجية لو جعلت شرطاً **الحق** لا بد ههنا من معرفة الملازمة  
 مطلقاً والملازمة الذهنية والملازمة الخارجية والنسبة بينهما والملازمة  
 الملزوم والشروط والشروط لعدم الملازمة واللزوم والتلازم بمعنى واحد  
 وهي لغة مطلقاً امتناع انفكاك الشيء عن الشيء وأصلها ما هي كون الشيء  
 مقتضياً للآخر والشيء الأول وهو مقتضى للآخر يسمى الملزوم والآخر  
 هو مقتضى الأول يسمى اللازم والملازمة الخارجية هي كون الشيء مقتضياً  
 للآخر الخارج أي في الاعمى بمعنى كلما تحقق الملزوم في الخارج تحقق اللازم  
 فيه كالزوجية وهي الانتساب بمساو بين الاثنين والفردية وهي  
 عدم الانتساب بمساو بين الثلاثة فانه كلما تحققت ماهية الاثنين  
 والثلاثة والخارج تحقق الفردية والزوجية فيه فيكون الاثنان والثلاثة

ملزومين

ملزومين والزوجية والفردية لازمين والملازمة الذهنية هو كون الشيء  
 مقتضياً للآخر في ذهن بمعنى كلما ثبت الملزوم في ذهن ثبت اللازم فيه **كالمثالين**  
 المذكورين وكالعدم المضافة إلى ملكاتها كالمعنى بالنسبة إلى البحر  
 الجمل بالنسبة إلى العلو وآتت بالنسبة إلى الحيوان وغيرها فانه كلما تحقق  
 الملزوم في ذهن في جميع هذه الامثلة المذكورة تحقق اللوازم فيكون النسبة  
 بينهما أي بين الملازمة الخارجية وبين الملازمة الذهنية عموم وخصوص  
 مطلقاً فان الملازمة الذهنية أصغر مطلقاً من الملازمة الخارجية لانه كلما  
 تحقق الملازمة الخارجية تحقق الملازمة الذهنية وليس كلما تحقق الملازمة  
 الذهنية تحقق الملازمة الخارجية فانه الملازمة الذهنية متحققة في العدم  
 المضافة إلى ملكاتها مع ان بين العدم وبين الملكات المضافة إليها معاندة  
 في الخارج قبل الملازمة بين الشئين أصلاً فلهذا قلتم ان الملازمة الذهنية شرط  
 للدلالة الخارجية دون الملازمة الخارجية مع انهما قسمان من مطلق الملازمة  
 لانه لو تحقق الملازمة بين الشئين كانت غير الملزوم واللازم كونهما نسبة  
 بينهما وجب لا يخلو اما ان يكون الملازمة لازمة للملزم او لا يكون  
 فان لم يكن لازمة للملزم جاز تحقق الملزوم بدون الملازمة التي هي



عبارة عما كون الشيء مقتضيا للاخر فجاز تحقق الملزوم بدون اللانم ايضا لانه  
 جواز وجود الملزوم بدون الملازمة يستلزم جواز وجود الملزوم بدون اللانم  
 فلزم وجود الملزوم بدون اللانم وهو باطل قطعا وان كانت لازمة له فيحقق  
 ملازمة اخرى بالضرورة وهي اي الملازمة الاخرى لا يخفى اما ان يكون لازمة  
 للملزوم او لا يكون فان لم يكن لازمة فهو باطل لما ذكرنا وان كانت لازمة  
 فيحقق ملازمة اخرى ويتقل الكلام اليها فلزم التسلسل وهو محال  
 واجيب عنه بوجهين الاول ان ما ذكرنا من الدليل على الملازمة  
 ان يستلزم المدعى وهو في الزوم فيحقق التسلسل وان لم يستلزم المدعى  
 فلا يلزم نفي استلزامه والثاني اننا نختار ان الملازمة لازمة للملزوم و  
 لانستلزامه هذا التسلسل لانه هذا التسلسل في الامور الاعتبارية  
 لانه الملازمة من الامور العقلية والتسلسل في الامور الاعتبارية  
 غير محال واقع فانه يصدق ان يقال ان الواحد نصف الاثنين وثلاثة  
 وربع الاربعة وخمس الخمسة وهكذا الى غير النهاية والشرط هو  
 ما يتوقف عليه الشيء ويكون خارجا عنه ولا يكون مؤثرا فيه والشرط  
 هو ما يتوقف على الشيء الخارج الغير مؤثرا فيه واعلم ان توقف الشيء على الشيء

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين

الشيء مؤثر في الشيء  
 ان كان مؤثرا في الشيء  
 او كان مؤثرا في الشيء  
 او كان مؤثرا في الشيء

ان كان مؤثرا في الشيء يسمى مقدمة وان كان مؤثرا في الشيء يسمى مؤثرا  
 وان كان مؤثرا في الشيء فان كان داخلا في ذلك الشيء يسمى ركبا باعتبار كونه  
 جزءا ونقصا باعتبار كونه بحيث يتبدل منه التركيب ونقصا باعتبار كونه  
 متغيرا والتحليل ومادة وهو لا باعتبار كونه قابلا للتصور المعينة واصلا  
 باعتبار كونه المركب فلو خذنا منه وموضوعا باعتبار كونه محلا للتصور المعينة  
 بالفعل وان كان خارجا فلخارج ان كان مؤثرا في وجود الشيء اي كان الایجاد  
 مستد اليه يسمى علته فاعلية كالمصلحة بالنسبة الى الصلوة وان كان مؤثرا  
 في وجود الشيء بل مؤثرا في المؤثر في الوجود يسمى علة عائية وان كان مؤثرا في الخارج  
 مؤثرا في الوجود ولا في مؤثر الوجود يسمى شرطا سواء كان وجوده في الخارج  
 والظهور بالنسبة الى الصلوة او عدمها كالرأية النجاسة عن التوب بالنسبة  
 اليها وهذا التسليم على اصطلاح اهل النظر والاصوليين واما على اصطلاح  
 الحكماء فما يتوقف عليه وجود الشيء ان كان داخلا في الشيء فتوقفه بالقوة  
 يسمى علة مادية كالنسيب بالنسبة الى الشرب وان كان بهما الفعل يسمى علة  
 مادية كصورة الشرب وان كان علة فان كان مؤثرا في وجود الفعل يسمى  
 علة فاعلية كالنجاسة بالنسبة الى الشرب فان كان مؤثرا في مؤثره يسمى



على منافية كالجوارس بالنسبة اليه وان لم يكن كذلك يسمى شرطاً ويندرج  
 في ان شرط عدة أمور كالموضوع او المحل مثل الثوب السباعي وكالاته مثل القوم  
 للنجار وكالاته مثل النصف الذي يصنع فيه الادبير وكالاته مثل الجمع  
 الى الكل وكالاته المانع مثلاً ولا الرخمين او البلس غيم السماء القضاة وغير  
 ذلك من الاشياء الغير المؤثرة وقد علمنا دليل المحرر ذلك واحد من الركن والعلّة  
 الفاعلية والعلّة الغائية والشرط وذلك لان المقسم كالجسم وكل واحد من  
 القيود التي يستعملها واحد منها به عن غيرهما كالفصل اذا عرفت لهذا  
 فاعلم ان الملازمة الخارجية ليست شرطاً للدلالة الاتزامية اذ لو كانت  
 شرطاً لها لم يتحقق الدلالة الاتزامية بدونها لكن اللازم باطل والمعلوم  
 مثله انما بيان الملازمة فلا بد الدلالة الاتزامية على تقدير كون الملازمة  
 الخارجية شرطاً لها مشروطة بها ومشروطاً بمتنع ان يتحقق بدون  
 الشرط فالدلالة ان الدلالة الاتزامية يمتنع ان يتحقق بدون شرطها  
 وهو الملازمة الخارجية على ذلك التقدير وانما بيان بطلان اللازم فلا بد  
 لعدم اتيان ملكاته فاللفظ الدال عليه ان على الملكات ان الوجود  
 بالاتزامية مع انتفاء الملازمة بينهما في الخارج بيان ان العن عبارة من

عدم

عدم البصر من ان شأنه ان يكون بصيراً فقولنا عدم البصر كالجسم مثلاً على الجمع العمى  
 والباقي كالفصل يخرج الشجر وغيرهما من الجادات ولا العمى يؤول على عدم المضاق  
 الى البصر بالمطابقة لانه موضوع له لعدم البصر معاً وعلى البصر بالاتزام لانه  
 البصر خارج عن المعنى الموضوع له وهو عدم مع قيد الاضافة لازم للمضاق اليه  
 وانما قلنا لازم له فلا بد تحقق عدم المضاق يستلزم تصور المضاق اليه اذ  
 تصور المضاق الى الشيء من حيث هو مضاق بدون تصور الشيء محال واذا استلزم  
 تصور عدم المضاق تصور البصر تحققت الملازمة الذهنية بينهما فاللفظ  
 الدال على المضاق من حيث هو مضاق بالمطابقة دال على المضاق اليه من حيث  
 هو مضاق اليه بالاتزام وانما الملازمة الخارجية فغير متحققة ههنا اذ  
 وجود البصر في الخارج ينافي بعدمه فيه فلو وجد معنى الخارج يلزم اجتماع  
 الوجود وعدمه في آن واحد وان معنى هذا الاجتماع ضروري الاستحالة  
 قال فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد وموثن الى **قول المنطوق للشيء**  
 عن اللفظ من حيث هو متعلق بل عن المعاني لانها موصولة الى الجموع  
 لكن لما عرفت الافادة والاستفادة على اللفظ كما من اورد بحث اللفظ  
 فان قلت لو قدم تعريف المفرد على تعريف المركب مع ان الاول اعكسه



لأن القيود المذكورة في تعريف المركب وجودية وفي المفرد عدمية **والأغواء**  
 إنما شرعية بملكايتها قلت اعتبار ههنا التقسيم للتعريف لأن قوله  
 لأنه إما أن لا يراد الإشرية منفصلة والشرية المنفصلة لا تنفد  
 إلا التقسيم والتعريف شتغلان منه **فمنها** والتقسيم إنما هو باعتبار الأ  
 فراد دون المفهوم والتعريف بالنظر إلى الأفراد مقدم على المركب أن كان  
 بالنسبة إلى المفهوم بوجوب العكس **وسمى** أن الوجودي ما لا يكون في  
 مفهومه سلب شي كالعلم فانه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل  
 والعدمي ما يكون في مفهومه سلب شي كالجهل فانه عبارة عن عدم العلم  
 عما من شأنه أن يكون عالما **والجارية** بدل على جسم معين **في** وفيه  
 نظر لأن الجارية لا تدل إلا على جسم ما وهو فرد من أفراد الجارية غير  
 معين اللهم إلا أن يقال المراد من التعيين التعيين النوعي لا الشخصي  
 والجسم المسمى بدل على النوع المعين وهو نوع الجوز فان قلت الجوز المسمى ليس نوع  
 الجوز بل فرد من أفراد فكيف يدل على الجسم المعين وهو النوع المعين قلت  
 لا وجود للنوع الذي ضمنه فرد من أفراد فإذا كان فرد من أفراد النوع  
 مرميا كان النوع مرميا فيكون الجوز المسمى دالا على نوع الجوز وهو النوع

المعين **قال** الأول أن لا يكون له جزء أصلا **اقول** أم القسم الأول من المفرد  
 أن لا يكون للفظ الموضوع لمعنى جزء أصلا سوا كان ذلك المعنى جزءا ولا يدخل  
 في قول الأول أن لا يكون إلى قسم المفرد مثلا الأول لا يحق إذا كان علم الشخص  
 الإنسان ومثال الثاني محقق إذا كان علما للنقطة فقوله محقق علمي محتمل  
 لهما وإنما قيد بقوله علما لأنه إذا لم يكن علما كان مركبا بتقدير الكونه  
 فعلا **وقال** والثاني أن يكون له جزء لا معنى له **القول** أم القسم الثاني  
 منه أن يكون للفظ الموضوع لمعنى جزء ولا يكون لذلك الجزء معنى سوا كان ذلك  
 المعنى جزءا أو لم يكن فيدخل في قوله والثاني إلى قسمين أحدهما من المفرد أيضا  
 مثلا الأول كزبد إذا كان علما لفرد من أفراد الإنسان والثاني كزبد  
 أيضا إذا كان علما للنقطة فقوله كزبد إذا كان علما يشملها **واقول**  
 لا طائل تحت هذه القيود للزيادة ومثاله في حال العلمانية وعدمها **سيتام**  
 في الأفراد **دنه** فان قلت إنه مركب بناء على علم آخر لا كل واحد من الزا  
 والياء والدال إشارة عند أهل علم الحساب إلى عدد معين فجزء يكون  
 مركبا فيجب التيقن للاحتراز قلت المراد من المركب ههنا هو المركب من  
 أداة الكلمات لا المركب من أداة الحروف وهو مركب في علم آخر من أداة



المعروف فلا يجب الاحتراز وما قبل ان في التقييد فالأدب من أحديهما ان زيدا  
 اذا لم يكن علما محتمل ان يكون مصدرا من زائد يزيد واذا كان معبودا يكون  
 له فاعل فيكون مركبا وثانيهما انه اذا لم يكن علما محتمل ان يرد من  
 جزء اللفظ دلالة على جزء معناه لانه المقتضى بقصد من كل جزء من  
 اجزائه عددا مخصوصا فيكون مركبا فيقتضي بالعلمانية لدفع هذين <sup>لذين</sup> <sup>لذين</sup> <sup>لذين</sup>  
 فاسد افساد الفاعلة الثانية فظ مناسبق وانما فساد الفاعلة الاولى  
 فلاشئ ان اراد بفاعل زيدا تقدير كون مفعولا للفاعل الفاعل فلا  
 سلم كون مركبا على ذلك التقدير لان الكلام في لفظه مع لفظ اخر  
 وهو الفاعل الفاعل وان اراد بالفاعل الفاعل الضمير اي التفسير في المصدر  
 فلا سلم انما الفاعل في المصدر لان المصدر ليس فاعلا لشي من  
 اسما الاجناس يحتمل الضمير كذا في ضوء المصباح <sup>والثالث</sup> <sup>ان يكون</sup>  
 له جزء ذو معنى **القول** ان القسم الثالث من الاقسام الاربعة للمفرد  
 ان يكون اللفظ جزء ذو معنى لكن لا يدل ذلك الجزء على جزء المعنى المقصود  
 كعبود الله علما فان له جزء كعبود ولا على معنى وهو عبودية لكنه ليس جزء  
 المعنى المقصود ان الذات المشتملة لان العبودية صفة للذات المشتملة

وليست

وليست دخلت فيها بل جازية عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى وهو  
 الالهية لكن ليست ذلك المعنى ايضا جزء الذات المشتملة وهو ذو  
 انما قالوا عبيد الله على الله اذا لم يكن على ان كان مركبا اضافيا كرام  
 الجارة **قال** والرابع ان يكون له جزء ذو معنى **القول** ان القسم الرابع منها  
 ان يكون اللفظ جزء ذو معنى يدل ذلك الجزء على جزء المعنى المقصود لكن لا  
 يكون دلالة ذلك الجزء على جزء المعنى المقصود مرادة كالحوان الشاطق اذا  
 يسمى به شخص انساني فانه معناه ح الماهية الانسانية مع الشخص  
 والماهية الانسانية مجموع مفهوم الحيوان والشاطق قبل العلمانية  
 وما يكون معناه مقصودا منها قبل العلمانية وهو الماهية الانسانية  
 يكون جزء المعنى المقصود بعد العلمانية وهو الماهية الانسانية مع الشخص  
 لكون الشخص جزء اخر منه فالحيوان مثلا الذي هو جزء اللفظ دل على  
 جزء المعنى المقصود حال العلمانية وهو الشخص الانساني لانه ان الحيوان  
 دل على مفهوم الحيوان ومفهومه جزء الماهية الانسانية وهي او الماهية  
 الانسانية جزء المعنى المقصود حال العلمانية فيكون مفهوم الحيوان ايضا  
 جزء ذلك المعنى المقصود لان جزء الجزء جزء **قال** المفرد يتقسم الى كلي



ونجزمناه **اقول** لما منع من مباحث ما يتوقف عليه الاصطلاحات شرع الآن  
 في مباحث الاصطلاحات فقال المفرد ينقسم الى <sup>ثلاثة</sup> اللفظ المفرد والكلي والجزئي  
 وهو المنع مع لانه اما ان يكون لا فان قلت لم يقسم اللفظ المفرد الى الكلي والجزئي  
 ووجه المنع مع ان الكلية والجزئية هفتان للمعنى اولاً وبالذات واللفظ اللفظ  
 ثانياً وبالعرض تسمية للذات بالعرض اولاً قلت تقسيم اللفظ اليه اقر الى  
 فهو امتداد وان كان تقسيمه محاذياً من تقسيم المعنى اليه وان كان تقسيمه  
 وانما يقيد اللفظ بالمفرد لان انقسام اللفظ المركب اليه غير ظاهر فان قلت  
 لم يقدم المعنى الكلي على الجزئي والتشريح قدم الجزئي على الكلي قلت لانه المصنف  
 نظر الى الكلي جزء والجزء كل والجزء مقدم على الكل قلت وانما قلنا ان الكلي  
 جزء والجزئي خالفنا كالانسان فانه جزء لانه الانسان هو الحيوان الناطق  
 وجزءه هو الحيوان الناطق مع الشخص والجزئي كل لكون الكلي جزء منه على تقدير  
 كونه مركباً او لا كون الكلي انفع في العلوم كلها او الى دخوله تحت الضبط  
 والتشريح نظر الى المفهوم فقدم الجزئية لكون مفهومه وجودياً او الى البسطة  
 الالائية لانه المباحث الالائية متعلقة بالكليات فقدم الجزئية لانه لا يكون فاصلاً  
 بين تعريف الكلي ومباحثه او الاسباب ذلك ذكر الجزئية لانه ذكره ههنا تصور

لمفهومه لينضح به مفهوم الكلي ويبين مفهوم الكلي انما يكون بعد تصور  
 مفهوم الجزئي **قال** اي من حيث انه تصور **اقول** اي لما كان ظاهراً بعبارة  
 وهو من غير تصور مفهومه يدل على ان المنع من الشركة وهو نفس تصور  
 المفهوم شبه الشارح بتفسير قوله اي من حيث انه تصور على ان المراد  
 منع ذلك المفهوم من ان يكون حيث هو هو بل من حيث انه تصور **قال** فان  
 منع نفس تصور مفهومه عن اشتراكه بين كثيرين فهو الجزئي كونه على  
**اقول** اعلم ان المراد من منع الاشتراك بين كثيرين عدم مطابقة الحاصلة في  
 العقل لكثيرين ومعنى عدم المطابقة لكثيرين ان يحصل من تعقل كل واحد منها  
 اثر متجدد فان اثارها كبراً ولا حفظاً مع شخصان حصل منه في  
 اذهان الصورة الاشائية المتصلة بالواقع واذ ان اشياء عقيدة بشرى او  
 لا حفظاً ايها مع شخصان يحصل منه صورة اخرى غير صورة الاولى  
 وقس على هذا زيد وعمر وخالداً وانما المثال وهو زيد بقوله علم لانه  
 اذا لم يكن علماً كان مصدراً فيكون كلياً لا جزئياً **قال** وان لم يمنع نفس  
 تصور مفهومه من اشتراكه بين كثيرين **اقول** واعلم ايضاً ان المراد من  
 منع الاشتراك مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين ومعنى مطابقة لكثيرين



ان لا يحصل من تعقل كل واحد منها اثر متجدد فانا اذا راينا زيدا وجردناه  
عن شخصه ما يحصل منه في اذهاننا الصورة الانسانية المقررة عن الواقع  
واذا راينا بعد ذلك خالدا وجردناه ايضا لم يحصل منه صورة اخرى في العقل  
بل الحاصل ان لا يحصل انفا قالوا ثانيا قيد الكلي والجزئي بالتصوير **القول**  
ايضا لو قال المصنف المفرد اما ان يمتنع مفهومه من الشركة او لا يمتنع لفهم ان  
المقصود منع ذلك المفهوم من الاشتراك بين كثيرين في نفس الامر وعدم منعه  
من الاشتراك بين كثيرين في نفس الامر ان امتناع اشتراكه بين كثيرين في  
نفس الامر وعدم امتناع اشتراكه بينهما في نفس الامر في يلزم ان يكون  
مفهوم واجب الوجود دخلا في حدة الجزئي لكونه مانعا من الاشتراك قلنا  
يتجهما بالتصور على ان المراد منع مفهوم اللفظ المفرد وعدم منعه في العقل  
من الاشتراك اي يمتنع المفهوم في العقل من ان يجعله مشتركا في الجزئي ولا يمتنع منه  
في الكلي ويمتنع ذلك المفهوم منه اي من الاشتراك او لا يمتنع منه واما  
تقييده بالنفس فلان لا يتوقف دخول مفهوم واجب الوجود في حدة الجزئي  
بعض لو قال الكلي ما لا يمتنع تصور مفهومه عن وقوع الشركة لتوهمات  
المقصود منع الشركة بحسب التصور والحصول في العقل سواء لوحظ معه شيء

اخر او لا قبله من دخول مفهوم واجب الوجود في حدة الجزئي اذا لوحظ معه شيء  
التوحيد قارة العقلية احيين ملاحظة برهان التوحيد لا يمكنه فرض اشتراكه  
فتأمل **قال** الكلي ينقسم الى قسمين ذاتي وعرضي **الحق** لما فرغ من تقسيم  
اللفظ المفرد الى الجزئي والكلي ابتداء بالكلي وبيان اقسامه واحكامه فقال  
الكلي ينقسم الى قسمين ذاتي وعرضي لانه الكلي اما ان يكون دخلا في  
حقيقة الافراد المتدرجة تحته سواء كانت تلك الافراد شخصية او نوعية او لا  
يكون دخلا فيها فان كان دخلا فيها فهو الكلي الذاتي كالحيوان بالنسبة للانسان  
فانه الانسان حقيقة زيد وعمرو وبكر وغيرهما من الافراد الشخصية المتدرجة  
تحت الانسان والحيوان دخلا في الانسان لكونه مركبا من الحيوان والناطقة وكذا  
الحيوان كذا ذاتي بالنسبة الى الفرس والبقر وغيرهما من الافراد النوعية المتدرجة  
تحت الحيوان والمراد من الدخول في قولنا اما ان يكون دخلا في المزوج لدخول  
نفس الماهية في الكلي الذاتي وما مراد صاحب المتن من المدخول الاله والالما في  
بعد ذلك تقسيم الكلي الذاتي الى الجنس والنوع والفصل وان لم يكن دخلا في  
وان لم يكن الكلي دخلا في حقيقة الافراد المتدرجة تحته من الشخصية  
والنوعية بل خارجا عنها فهي كذا عرضي كالضاحك بالنسبة الى



زيد وعرفائه خالق عن حقيقتهم لان حقيقتهم الحيوان الناطق والضمك  
 خارج عنها وانما سمى الكلي الاول ذاتي لان الذات هو الحقيقة والاول  
 دخلا في الحقيقة والداخل في الشيء <sup>بشيء</sup> ينسب الى ذلك الشيء والثاني عرفته لكونه  
 منسوبا الى ما يعرض الحقيقة كالضاحك العارض للامتنان ومثلهما والنسب  
 الى العرض عرصة فان قلت ليراور والاضيق <sup>متمالا</sup> بالجزء ولم يورد  
 من افراده مع ان الجزء المعروف هو الافراد لا الانسان قلت في ايراد <sup>فائدة</sup> فان  
 احديهما ان الجزء كما يطلق على المعنى المذكور فيما تقدم وهو المشهور المسمى  
 بالجزء الحقيقي كذلك يطلق على كل اخفى تحت الاسم كالانسان فانه  
 اخفى ومندرج تحت الاسم كالحوان ويسمى هذا الجزء ثانيا اذ  
 قرر عليه الفرس وثانيهما السيد على ان افراد الكلي كما يكون شخشا  
 كزيد وعمرو وكبر الانسان كذلك يكون نوعيا كالانسان والفرس  
 بالنسبة الى الحيوان وانما هاتان الفائدتان فانما تحصلان على تقدير ازالة  
 الماهية النوعية من الانسبل وانما اذا اريد منه ماهية افراده اعني  
 حقيقة زيد وحقة عمرو وحقة بكر فيكون جزئيا حقيقيا على ذلك التقدير  
 واعلم انهم فسر الكلي الثاني بتفسيرين احدهما ما يكون ما خلا

في حقيقة جزئيات وثانيهما ما لا يكون خارجا عنها وبين التفسيرين عموم  
 خصوص مطلقا لان الثاني صادف على نفسه الماهية دون الاول والكلي العرضي  
 واحد وهو ما يكون خارجا عن حقيقة جزئياته فعلم هذا لا يصح بتقسيم مطلب  
 عنه لكونه غير خارج الا اذا قلنا قوله ما يكون داخلا بعدم الخروج كما مر  
 انا قوله الشارح من ان الكلي ان كان داخلا فهو ذاتي وان لم يكن داخلا بل خارجا  
 عنها فهو عرضي شرفه عليه ذلك بقوله فعلم هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية  
 بل يكون من العرضيات فليس بمواسب اصلا لان اللازم مما قاله من تفسيره  
 الذاتية بالدخول والعرضي بالخروج ان لا يكون تفسير الماهية من الذاتي ولا  
 من العرضي مع ان تفسيره ليس بقابل للتأويل <sup>بشيء</sup> اذ لا يعدم قابلية التفسير الاول  
 وهو تفسير الذاتي بالدخول للتأويل بعدم الخروج كما قلنا قول المصنف فلكون  
 التفرع مانعا عنه لان التأويل يقتضي دخول نفس الماهية في الذاتي  
 والتفرع بمنعده وانما عدم قابلية التفسير الثاني وهو التفسير العرضي بالخروج  
 للتأويل بعدم الدخول فلا يلزم من قوله اعلم ان الذاتي انا جنس او نوع  
 او فصل ياباه لان التأويل يقتضي صحة التفرع وصحة التفرع يقتضي دخول  
 نفس الماهية في العرضي ولا يلزم من قوله يمنع ذلك لا يقال ان الذاتي هو



المشتب <sup>نظير</sup> قول اعترض الشيخ على من يجعل نفس الماهية ذاتية بان الذات هو المشتب  
 الى الذات فلا يجوز ان يكون نفس الماهية ذاتية والا هي وان كانت ذاتية لزم  
 انتساب الشيء الى نفسه وهو ممنوع لانه النسبة يقتضي المغايرة بين المنسوب  
 والمنسوب اليه والشيء لا يغير نفسه ثم اجاب عن هذا الاعتراض بان هذه التسمية  
 او تسمية الماهية ذاتية ليست بقوية كما كانت لغوية وتسمية اجزاء الماهية  
 حتى يلزم ذلك ان انتساب الشيء الى نفسه بل انما هي ان هذه التسمية اصطلاحية  
 فلا يرد ذلك المحذور وبعضهم اجاب عن هذا الجواب اخر على تقدير تسليم كون  
 التسمية لغوية بان يقال ان الذات كما يطلق على نفس الماهية كذلك يطلق  
 على ما صدق عليه الماهية من الافراد فبراد من الذات هنا المعنى الثاني فيمكن  
 ح نسبة نفس الماهية الى ما صدقت هي عليه من الافراد كما يمكن نسب جزئها  
 الى جزئ الماهية اليه او الى ما صدقت هي عليه ويجوز ان يراد الامة من كل ما <sup>فقط</sup>  
 الماهية الى الافراد وجزء الماهية الى الماهية نفسها <sup>فقط</sup> لا اعلل ان الذات لما  
 جنس او نوع او فعل اه <sup>فقط</sup> تذكر لك ههنا من بابطة لتصفح بها ما هو  
 المراد ههنا وهي ان السؤال عما هو عن الشيء انما يطلب به تمام ماهية  
 الشيء وحقيقته فلا يصح ان يجاب في جواب ما هو عما هو خارج عن الماهية

ولا

في الماهية  
 في الماهية

ولا بما هو جزئ منها كما اذا سئل عن زيد بما هو كان الجواب الانسانية لانه  
 تمام حقيقة فلو اجيب عنه بما هو جزئ منه وهو الحيوان او المائطون  
 او بما هو خارج عنه وهو الفلاسك مثلا لم يكن الجواب صحيحا لان كلا واحد  
 منهما ليس تمام ماهية زيد غير لا يخلو اما ان يكون السؤال عما هو سؤالا  
 عن شيء واحد او اشياء وان كان السؤال عن شيء واحد كان السائل طالبا  
 لتمام الماهية المختصة به كما وان كان عن اشياء كان طالبا لتمام الماهية المشتركة  
 بينهما فاذا سئل عن الانسان والفارس بما هما كان الجواب الحيوان لانه  
 تمام الماهية المشتركة بينهما فلو اجيب ههنا بما هو جزئ الحيوان كالجسم  
 النام او الحية او بما هو خارج عنه كالمشقة مثلا لم يصح لان كلا واحد منهما  
 ليس تمام الجزء المشتركة بينهما او بين الفرس والانسان اذا اشتققت هذا  
 على صحيفة الخاطر فاعلم ان الكلّي الذاتي ينحصر في ثلاثة اقسام جنس نوع  
 وفصل لانه ان الكلّي الذاتي ان كان مقولا في جواب ما هو في جواب السؤال  
 بما هو عبر الشركة المحضة او لا الخصوصية ايضا يعني كما انه يكون مقولا في جواب  
 السؤال بما هو حال الشركة لم يكن مقولا في جوابه حال الخصوصية ايضا فهو  
 جنس او يسمى هذا الكلّي المقول جنسا كالحويان بالنسبة الى الانسان



والفرس من بالنسبة الى افراده المختلفة الحقيقة فانه اذا سئل عنها بما هما  
كان الحيوان جوابا عنهما كما عرفت من ان السؤال لهما هما عن الشياطين  
طلب لتمام المشتركة بينهما وتمام المشتركة بينهما هو الحيوان فقط فيكون  
الجواب هو الحيوان فقط واذ اقر دلا واحد منهما في السؤال لم يصح الحيوان  
ان يقع جوابا عن لا واحد منهما كما من ان السؤال بما هو عن شيء واحد طلب  
لتمام الماهية المختصة به وليس الحيوان كذلك بل هو جزء عن تمام ماهية كل  
واحد منهما من الانسان والفرس فيكون الجواب في السؤال عن الانسان وحده  
هو الحيوان الكلي وكون الفرس وحده هو الحيوان الساهل لكونها تمام ماهية  
لا واحد منهما فان قلت لم تقدم الكلي الثاني في بيان الكلمات الخمس على كمال الوضوح  
قلت لما كانت الذات مقدما على ما يعرض عليه والمتعلقة بالتقدم او بالتقدير  
من المتعلقة بالتأخر قد تم بيان اقسام الكلي الثاني وتعيينه لا تسر منها على  
بيان اقسام الكلي العرفي وتعيينه لا تسر منها فان قلت لم تقدم الجنس  
لهما على النوع مع انه قد تم النوع على الجنس في صدر الكتاب قلت تقويمه  
لهما نظرا الى ان الجنس جزء للنوع والجزء مقدم على الكل وتقدير النوع هناك  
نظرا الى القلة والكثرة كما من واقعا تقديم البواقي وتأخيرها لهما معلوم

بما سبق في صدر الكتاب قال الكلي لا يولد الا من كماله تحت **قول** لانه المقول على كثيرين  
يعني عند لان مفهوم الكلي هو مفهوم المقول على كثيرين بعينه الا ان الكلي يدل  
على كثيرين اجماعا ونظرا المقول على كثيرين يدل عليه تنفيلا فلا يكون فائدة تحت ذلك  
الكلي ومقتضا سؤالا وجواب لا يسع في هذا المقام ايرادهما والحق ان الكلي ههنا  
جنس الجنس يغتمد الكلمات باسرها وذكر المقول لا يتعلق به قوله على كثيرين  
واقعا ذكر على كثيرين فليكون موصوفا بقوله مختلفين والحاصل ان هذا التعريف  
تعريف الجنس ولا بد في تعريفه من تدوير يخرج به النوع والتدوير الذي يخرج به النوع  
هو قوله مختلفين بالحقايق وقوله مختلفين صفة يتخذه موصوفا بغيره من الاخطاف  
فذكر قوله على كثيرين ليكون له موصوفا وموصوفا وهو قوله على كثيرين جارا ومجرورا  
يتخذه متعلقا فذكر مقول لا يكون له متعلق فلا يكون ذكر المقول مستغنيا عن  
ذكر الكلي لانه ذكر الكلي للجنسية ولانه ذكر المقول للاجل المتعلق للاجل الجنسية  
فان قوله مقولا متناولا للجنسيات والكليات **قوله** اما تناوله للكليات فقط  
لان الكلي يحمل على الافراد فيقال لا انسان حيوان والحيوان كالي يحمل على افراد  
وهو افراد الانسان واما تناوله للجنسيات فلان الجنس لا يحمل على واحد بحسب  
الظاهر فيقال هذا زيد واما قلنا بحسب الظاهر لان الجزئية الحقيقية لا يكون مقولا



ونحو لا عايش، أصلاً بحقيقة بل المحول بالحقيقة هو المفهوم الكلي الذي يحصل  
 بالتأويل فتأويل قولنا هذا زيد مسمى بزيد أو صاحب بزيد وهذا المفهوم  
 كلي وإن فرض انحصاره في شخص واحد قال وقوله مختلفين بالحقائق يخرج  
**التنوع** **أقول** يخرج بهذا القيد اجتماع عن عريف الجنس فهو كالألوان أو الشاغل  
 للإنسان والنفا هذا للفرس والتامق للمحار وخواتمها أو خواص الأنواع لكن لما كان  
 القيد الأخير عن قولنا وجوب ما هو يخرج النصوص والخواص مطلقاً إلا سواء كانت  
 النصوص نصوصاً للأنواع والأجناس والخواص مطلقاً أو سواء كانت خواص  
 الأنواع أو الأجناس يستدعي التامح آخر اجملها أن أخرج النصوص والخواص  
 مطلقاً اليه أو إلى القيد الأخير وأما العرض العام مطلقاً فلا يخرج إلا بالقيد  
 الأخير فلا يكون منه لتخصيص الاحتراز بهذا القيد بالتنوع <sup>مفهوم</sup> <sup>مفهوم</sup> وقوله  
 وجوب ما هو **أقول** لأن بعض الكلمات الباقية أعني الفصل والخاصة  
 لا يقال وجوب ما هو بل وجوب أن شيء هو أما الفصل فنحو جوابي شيء هو  
 وجوبه وذاته وأما الخاصة فنحو جواب أن شيء هو في عرضه والبعض  
 الآخر أعني العرض العام لا يقال في الجواب أصلاً أن لا وجوب ما هو بل في  
 جواب أن شيء هو فإن قلت لم كان الفصل والخاصة متولين في جوابي شيء

هو

هو بل يكونا متولين في جواب ما هو **قلت** لا أشبه لما كانا مميزين بما هما مفصل  
 أو خاصة له كما أن متولين في جواب أن شيء هو وما لم يكن ما هيته مختصة ولا  
 ماهية مشتركة لما كانا مفصلاً أو خاصة له لم يكونا متولين في جواب ما هو فإن قلت  
 ما اليسر في أن العرض العام لا يكون متولاً في جواب ما هو ولا في جواب أن شيء هو  
**قلت** إن العرض العام لما كان لم يكن ماهية ولا مميزاً لما هو عرض عام له لم  
 يكن متولاً في جواب ما هو ولا في جواب أن شيء هو وقوله قولاً ذاتياً لبيان  
 الواقع لا للاحتراز عن شيء **قال** وإن كان الذاتي متولاً **قوله** هذا إشارة  
 إلى القسم الثاني من الذاتي وهو النوع وهو ما يكون متولاً في جواب ما هو بحسب  
 الشبهة والخصوصية معاً وسمي هذا القسم من الذاتي النوع مثاله كالإنسان بالنسبة  
 إلى أفراد الشخصية من زيد وعمرو وكبر وغير ذلك من الأفراد لأن إذا سئل  
 عن هذه الأفراد على سبيل الاشتراك بأن يقال ما هو كان الجواب الإنسان لأن  
 السائل طلب الماهية المشتركة بينهما وهم الإنسان فالإنسان يكون جواباً عن هذا  
 وإذا أقر ذلك الفرد في السؤال بأن يسئل عن زيد فقط وعمرو فقط كان الجواب  
 أيضاً الإنسان لأن السؤال عن الأفراد على سبيل الانفراد طلب الماهية المختصة  
 بكل واحد واحد ولما هيته المختصة بكل واحد واحد وهو الإنسان فقط فتعني



من هذا النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا  
 ان قيل ان مقولته النوع في جواب ما هو بحسب الشركة ومقولته بحسب  
 الخصوصية يستلزمان زمان واحد فكيف يصح قوله معا فالجواب عن ان المراد  
 شيوع هذين الوصفين اعني كونهما بحيث يكون مقولا في جواب ما هو  
 مع بحسب الشركة وكونه بحيث يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية  
 للنوع في زمان واحد لا ان المقولين في زمان واحد **ال** ويرسبانه كلتي  
 مقول على كثيرين مختلفين بالعدد **قول** الكلام ههنا كالكلام هناك  
 فان قلت لم اخرج العرض العام بالقيود الاخير مع انه يخرج بالذات يخرج به  
 الجنس قلت اريد ان يخرج قسمي العرض اعني الخاصة والعرض العام بقيد واحد  
 وهو القيد الاخير فان قلت لم قيد قوله مختلفين بالعدد اذ الافراد بقوله  
 دون الحقيقة قلت لو لم يقيد به لو دخل الجنس في تعريف النوع لا الجنس  
 يكون مقولا في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا كالحول  
 في جواب ما زيد وعمر وهذا الفرس وذاك الفرس وان كان مقولته بحسب  
 احتمال السؤال على الحقيقة في المختلفين بحسب جعل المتغيرين بحكم الواحدة  
 وان كان الذاتي غير مقول **قول** هذا شروع في القسم الاخير من الذاتي

ولابد ههنا قبل الشروع في القصد من معرفة قاعدة وهي ان السؤال باي شيء هو  
 على ثلاثة اقسام احدها ان لا يزداد على اي شيء هو قيد وثانيها ان يزداد عليه قيد هو  
 ذاته وثالثها ان يزداد عليه قيد هو في عرصة فان كان الاول كان الجواب بما يقدره  
 سواء كان فصلا قريبا او بعيدا او خاصة كما اذا سئل عن الانسان باي شيء هو  
 يصح ان يقال في الجواب انه ناطق او حيوان او صاحبك لان كلامهم اعم من معنى  
 غيره من الجملة **وان كان الثاني** كان الجواب بالفصل وحده لانه اعم من الثاني هو  
 الفصل القريب لا غير كما اذا سئل عن الانسان باي شيء هو وذاته يصح في الجواب  
 ان يقال انه ناطق ولا يصح ان صاحبك **وان كان الثالث** كان الجواب بالخاصة وحدها  
 كما اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في عرصة فالجواب عن الخاصة كانه حيوان  
 اذا عرفت هذه القاعدة فنقول الذاتي الذي لا يكون مقولا في جواب ما هو بل  
 يكون مقولا في جواب اي شيء هو ذاته هو الفصل ولما كانت في قوله بل في جواب  
 اي شيء هو في ذاته نوع خفاء فسر به بقوله ما يحير الشيء الخ ومن هذا  
 التفسير عرفت ان كلاما ههنا لها فصل وجب ان يكون لها جنس وهذا  
 عند المتقدمين واقام عند المتأخرين فيجوز تركيب الماهية من امرين متساويين وان  
 كلامهما فصلا لها وهذا الاختلاف مبني على امتناع تركيب الماهية من امرين



متساويين عند المتقدمين وجوابه عند المتقدمين **قال** ولو قال او في الوجود  
 ايضا **الاقول** او لو قال صاحب المتن او في الوجود بعد قوله في الجنس كان قوله  
 اشمل لدخول الفعل الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كفصل الانسان  
 والحيوان والفصل الذي يميز الشيء عما يشاركه في الوجود كجزء الماهية  
 المركبة من امرين متساويين او امور متساوية في تفسير المقول في جواب الاشياء  
 هو ذاته كما اذا فرضنا ان ماهية مركبة من **خ** و **ج** متساوية في القوة  
 كان لاهما يميز ماهية **ب** عما يشاركها في الوجود **ب** بناء على بطلان  
 تركيب الماهية **الاقول** استدل على بطلان **ب** بان يقال لو تركب ماهية حقيقة  
 من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج احد الامرين الى الآخر وهو ضرورة  
 وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية الى البعض ليحصل كمال الاشياء **ما لم يكن**  
 او يحتاج فان احتياج كل واحد منهما الى الآخر يلزم الدور وهو متوقف على الشيء  
 على نفسه وان مح ايضا وان احتياج احدهما الى الآخر دون الآخر اليه  
 يلزم الترجيح بلا مرجح لانهما ذاتيتان متساويتان فاحتياج احدهما  
 الى الآخر ليس اولى من احتياج الآخر اليه **قال** فعلى هذا كان اللازم عليه  
 ان يذكره **الح** فواختلف الشيخ ههنا فوقع في بعضها ان يذكر وفي  
 البعض

البعض الاخر ان لا يذكر والكل منهما وجه اما على الاول فيكون معنى الاعتراض  
 فلا بد المصنف على هذا ان على تقدير الاكتفاء بالجنس بناء على بطلان تركيب  
 الماهية من امرين متساويين ان يذكر الجنس او لفظ الجنس في تعريف الفصل  
 وهو قول كل واحد يقال على شيء الى كما ذكره في التفسير وهو الذي يميز الشيء عما  
 يشاركه في الجنس لئلا يلزم التناقض **واجيب** على هذا الوجه من الاول  
 انه لما كان المنطقيين ههنا لان مناهيهم من ذهب الى ان الفصل ما  
 يميز الشيء وذاته عما يشاركه مطلقا اعني من ان يكون في الجنس او في الوجود  
 بناء على جواز تلك الماهية **وعرف** الفصل ولم يذكر فيه لفظ الجنس  
 سماه الكتاب ومنهم من ذهب الى ان الفصل ما يميز الشيء وذاته عما  
 يشاركه في الجنس بناء على بطلان تلك الماهية وقاد في تعريفه لفظ  
 الجنس فقال انه كما يقال على الشيء في جواب ان هو في ذاته من جنسه  
 اراد المصنف ان يشير الى المذهبين وذكر لفظ الجنس في التفسير اشارة الى المذهب  
 الثاني وتركه في التعريف اشارة الى المذهب الاول والوجه الثاني ان المصنف اختار  
 المذهب الثاني فذكر لفظ الجنس او لا يشاركه ثانيا كنعاء بدلالة سياق  
 الكلام عليه فلا يلزم التناقض واما على الثاني فيكون محصل الاعتراض



ولا بد للمصنف على هذا من بطلان تركيب الماهية من امرين متساويين ان لا يذكر  
جنس التعريف ان في التفسير كما لم يذكره في الرسد لانه لا يخرج منه عن شي  
واجب عنه بان يجمع القيود المذكورة في التعريف لا يجب ان يكون للاختلاف بل يجوز  
ان يكون بعضها لبيان الواقع كما من ومن هذا التفسير عرفت ان المتعارف به  
ابعد على التقديرين معا **قال** لا في جنس الكليات **اقول** فان قلت ما السبب  
انه قال فيما سبق ان الكلي زائد وهنا قال جنس قلت لانه يحتمل ان يكون  
قوله يقال لدفع التوفيق لا للجنسية لان المنطوقين ذكرنا ان الفصل على الحقيقة  
الشروع من الجنس فكان فيه مظنة ان يتوهم ان الفصل لا يقال ولا يحتمل عليه  
لان العلة لا يقال ولا يحتمل على العلل **قال** والاول هو العرض اللازم اه  
**قول** لا امتناع انفكاكه عن الماهية سواء امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث  
هو هي كالتأنيث بالصفة للانسان والفرقة للثلاث اوعن الماهية الموجودة  
كالسواد للجنسي لانه السواد ليس يلزم الماهية للجنسي من حيث هو واللا  
لكن كل انسان اسود وليس كذلك **قال** والثالثة العرض المفارق الى  
قوله لا مكان المفارقة سواء وقعت المفارقة بالفعل لسرعة المغفرة الوجمل  
او بطيئا كالشيب والشباب او لم يقع املا كالفرق الدائم لكن يمكن جماله

وكالفقر

12  
وكالفقر الدائم لكن يمكن جماله **قال** وقوله فقط يخرج الجنس اه **اقول**  
وكذا يخرج فصول الاجناس كالحساس الحيوان والثاني للجنس الثاني قابل  
الابعاد الثلاثة او الطول والعرض والعمق للجنس لكن لا يخرج فصوله نوع  
كالناظر وانصاهل والثالث واقعا لجمع يخرج بالتيد الاخير وهو قوله  
عرضا فلذلك استخرج اخراج الفصل جميعا اليه **قال** ويرس العرض  
العام بانه كاي يقال **اقول** قيل عليه قد مر مرارا متعددة ان العرض  
اعيان لا يقال في الجواب املا وهذا حكمه بانه مقول وان هذا الاشتاقض  
صريح واجيب عنه بان ما مر مرارا متعددة كان في ان يقع في جواب ما هو  
في جواب ان شي هو لانه ليس بنفس الماهية ولا جزئها ولا خافتها  
وما حكمه هنا هو كونه مقولا ان محولا عا امرا له لا كونه مقولا في جواب  
ما هو او في جواب ان شي هو فيكون المحكوم به ههنا غير المحكوم به  
هنا لك فلا يلزم الشاقض لعدم اتحاد المحول وهو شرط فيه كما يجب **قال**  
يقال على ما تحت حقايق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة اه **اقول**  
خرج النوع بهذا التيد مطلقا وكذا خرج فصل النوع وخاصة **اقول** فصول  
الاجناس اعني الفصول البعيدة لانواع يخرج بالتيد الاخير واقعا خواص

وكالفقر



الاجتناس فلا يخرج عن تعريف العرض العام لكونها عرضا عاما بالنسبة  
الى الانواع ولا يدخل في تعريف الخاصة لكونها غير مقولة على ما تحت حقيقة  
واحدة فقط فان اردنا ان نزيل شبيهتك فارجع الى المطولات **قال**  
وكون هذه التعريفات للكليات **اقول** ان كون هذه التعريفات المذكورة  
رسوما للكليات كما قال المصنف في الجمع ويرسبنا ان معنى على امكان  
ان يكون لها ان الكليات الخمس ماهيات وحقايق وراء تلك المفهومات  
وهو التعريفات التي ذكرت من قبل للكليات الخمس ملزومات اي  
ماهيات ملزومات متساوية لها ان تلك المفهومات المذكورة للماهيات  
فيكون تلك المفهومات لوازم متساوية للماهيات الممكنة فيكون  
التعريفات المذكورة تعريفا باللوازم المتساوية فيكون رسوما لحدود او  
الحقائيق لحدود الاما هيئة الجنس وراء هذا المعنى ضرورة ان لا يقع بكون  
الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقايق فيجب  
ما هو ويكون الانسان غير الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد  
دون الحقيقة في جواب ما هو وقس عليها البواقي وقد يقال انما كان  
هذه التعريفات رسوما لان المقولية عارضية والتعريف بالعارض

رسو ذلك لان الجنس في نفسه هو الحاق الخان المختلفين بالحقيقة سواء  
قيل عليها او لم يقل وانما المقولية فمما يعرض له وقيل في رده انهم لا  
يشبه العارض بالعرض فان المقولية عارضية للجنس الصنع الذي هو  
معروض للجنس المنطقي الذي لا منافاة فيه **قال** لكن المتكسب ذكر التعريف  
**اه** **اقول** المناسب على تقدير امكان ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات  
وذكر التعريف الذي هو اعم من الحد والرسم لان عدم العلم بانها حدود  
ان عدم العلم بان تلك المفهومات حدود للكليات لا يوجب العلم بانها  
ان المفهومات رسوم لها بل يوجب عدم العلم بانها رسوم وانما الوجوب  
للعلم بانها رسوم هو العلم بعدم كونها حدودا للماهيات العلم ينقسم  
لا قسمين احدهما القول الشارح **قال** العلم ان التصور مطلقا وهو جعل  
صورة الشيء في العقل ينقسم الى قسمين احدهما القول الشارح والاخر  
المجمل وكذا المعلوم ينقسم الى قسمين احدهما معلوم بصورة والاخر معلوم  
تصديق **قال** المجمل ايضا ينقسم الى قسمين مجهول تصديق ومجهول تصديق  
والعرض من المنطق استحصا بالمجهولات فاستجاب المجهولات التصورية  
انما هو بقوله الشارح ويسمى ايضا بالتعريف انما تسمى بالقول فلا ت



القول هو المركب والمعرف مركب كليا عند قوم وعزالبانوالآخرين  
والصحيح هو الاول وانما بانفاج فلشرح وايضا فيه مفهومات الاشياء  
وحدايقها ويستحقها بالمفهومالات التصديق انما هو الحق ويستند عليها  
مفضلة فنظر المنطق انما في القول الشارح او في الحق والكل منهما مباد يتوقف  
عليها فمباد القول الشارح الكليات الجنس ومباد الحق القضايا  
واحكامها ومن هذا عرف وجب تقديم باب الكليات على باب القول  
الشارح وانما وجه التقديم القول الشارح على الحق فلات القول الشارح  
تصور محض ان لا يعتبر معه الحكم والحق تصور يعتبر معه الحكم والتصور  
الحض مقدم على التصور الذي يعتبر معه الحكم طبعا فقدم وضعه لوافق الوضع  
الطبع **قال يخرج الرساله** لان الرسل لا يدور على ماهية الشيء وحقيقته  
وجوهره وذاته وهي مابه الشيء هو هو كالجوان الثابتة بالنسبة  
الى الانسان بل جميع الشيء عن جميع ما عداه **قلنا** لا نسلم لزوم التسلسل  
**قول** الحد قد لا دل على ماهية الشيء وفيه نظر لانه حد الحد ليس نفس  
الحد بل فرد من افراده فالاول ان لا يجاب كذلك بل ان يجاب انما بآيات  
التسلسل غير لازم لان معرفتي المعرف من حيث هو غير محتاج الى معرفتي

آخر

وذلك وجود الوجود ليس نفس  
الوجود بل فرد من افراده

اخر انما البدهية اجزائه او كونها معلومة بالكتب وانما بان التسلسل  
ههنا انما هو في الامور الاعتبارية والتسلسل فيها ليس محملا لاشياء  
ينقطع بانقطاع اعتبار التعريف **قال** هو الذي يتركب من جنس الشيء  
وفصله القريبين اه **قال** الجنس انما قريب او بعيد لانه ان كان الجواب  
عن الماهية وعن بعض ما يشاركه الماهية فيه اه في ذلك الجنس عين  
الجواب عنها وعن كمالها يشاركها فهو الجنس القريب كالجوان بالنسبة الى  
الانسان فان الجوان جواب عن السوال عن الانسان والفرس وهو الجواب  
عنه وعن جميع الانواع مشاركة للانسان في الحيوانية وان كان الجواب عن  
الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض الاخر  
فهو جنس بعيد كالجسم النامي بالنسبة اليه فان النباتات والحيوانات  
يشارك الانسان فيه اه في الجسم النامي بالنسبة اليه لكنه اه الجسم  
النامي يكون جوابا عنه وعن بعض المشاركات وهو مشاركات النباتية  
ولا يكون جوابا عنه وعن بعض المشاركات الاخر وهو مشاركات الحيوانية  
بل الجواب عنه وعن المشاركات الحيوانية الجوان والفصل كالجنس  
انما قريب او بعيد لان الفصل ان كان يميز الشيء عن جميع مشاركات في جنس



القريب فهو فصل قريب كالتألق للانسان فانه يميز الانسان عن جميع  
 مشاركاة في الحيوان كالضاهل للفرس وان كان يميز عن مشاركاة في  
 الجنس البشري فهو فصل بعيد كالحسن للانسان والفرس فانه يميز كل واحد  
 منهما عن مشاركاة في الجنس النامي وهي النباتات والحيوان الناطق يكون  
 حذوا للانسان والجنس النامي الناطق يكون حذوا فانه اذا  
 سئل عن الانسان عما هو اجيبك جسم الناطق اه **قول** هذا الجواب  
 واحد لعدم معاناة للسؤال بما هو لا السؤال بما هو انما يطلب به  
 تمام ماهية الشيء والجسم الناطق ليس محم الماهية للانسان اللهم الا  
 ان يقال مقصود الشارح بجزء التمثيل للفهم لانه كذلك في نفس الامر  
**والى** من جسم الشيء وخاصة اللازمة **قول** انما قيد الخاصة بالضرورة لا بال  
 التعريف بالخاصة المفارقة لكونها احقر من هذه الخاصة والتعريف بالخاصة  
 غير جائز **قول** انه ما شرعوا قدميه عريض الاظفار اه **قول** قوله ما شرع  
 على قدميه يخرج الماشي على الاقدام الاربع كالفرس والقر وغيرهما وقوله  
 عريض الاظفار يخرج ما ليس بعريض الاظفار كالطيور وقوله باه  
 البشرة ان مكشوف البشرة بالنعور وقوله مستقيم القامة يخرج ما هو  
 غير مستقيم القامة يخرج ما هو مسعر البشرة  
 منج

منحنى القامة كالابل والفرس وغيرهما فلما قال انما يخرج بالقطع اختص الجمع للانسان  
 وخرج غيره **قال** لما فرغ من الشارح شرع في الحجة **قول** كما ان للقول الشارح  
 مبادي يعرف هو عليها ويجب تقديمها عليه وهي مباحث المبادئ التي تتركب  
 المفردات منها كذلك للحجة منادى بتركيب هي منها ويتوقف معرفة الحجة  
 على تلك المبادئ وهي مباحث القضايا فلذلك قد منها على مباحث الحجة ولما  
 كان الحجة مركبة من القضايا كانت الشروع في القضايا شرعا في الحجة لانه  
 الشروع في الشيء انما هو الشروع في جزء من اجزائه و قد قوله لما فرغ من القول بالفرج  
 اه اشارة الى ان المطلوب الاعلى من التصورات القول الشارح والمقصود الاقصى من  
 التصديقات الحجة والمركب من القضايا بالتعريف الحجة ما فوق قضية واحدة  
 يتناول التعريف للحجة التي هي المركبة من القضيتين وكذا لا جمع يستعمل في  
 التعريفات في هذا النوع **ك** كما في القضية الملفوظة **ان** يعني ان القضية تتعلق  
 ثارة على الملفوظة كزيد قائم وتطلق تارة على المعقولة وهو الذي غير عند زيد  
 قائم اذ بالاشتراك اللفظي بان يكون القضية موضوعا للشيء او بالحقيقة والحجاز  
 بان يكون هي موضوعا لاحدهما دون الاخر فالا فليعلم على الموضوع حقيقة وعلى الغير  
 لعلاقة بينهما اجمارا والثاني اول لانه المعتبر هو القضية المعقولة وانما الملفوظة



التي هي  
التي هي  
التي هي

فانما اعتبر لدلالة المعقولة فتسميها قضية تسمية للدلالة بالدلالة  
فذلك لفظ القول بلفظ المعقولة والمعقولة في القول اللفظي لجنس القضية المعقولة  
المعقولة فان قلت زيادة لفظ في قوله كمال القضية المعقولة وفي قوله كمال في قضية  
المعقولة لا يخرج من شراح لانه يلزم منه ان يكون الشيء ظرفا لفظية المفروض في فهم  
الحكي وهو اللفظ المركب ومنه هو العقل المركب واللفظ لا واحد من افرادهما فلا  
يلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه **قال** يتناول الاقوال الناقصة **قول** كمالها كانت  
الاقوال الناقصة اختياريا كزيد قائم وقام زيد او اشتائيا كاضرب وضرب  
ولا تضرب وسواها كانت الاقوال الناقصة اصنافا كغلام زيد وتبديت  
كالحيوان الضال والامر من الفعل التام ما يفيد المخاطبة فايده يجمع الشكوت  
عليها ومن الغير التام من كمال فصله يحترز به عن الاقوال الناقصة  
**قول** التصديق والتكذيب عبرتان في الخبر دون الانشائي والقول الناقص  
لا صدق القول مطابقة الحكم الواقع وكذبه عدم مطابقة له ولا حكم وقع  
ونفس الامر في الانشائيات والتبدييات **قال** وفيه نظر **قول** وجه النظر  
ان بعض الحليين وهو قولنا زيد امه قائم وزيد قائم بجناسه زيد ليس يتألم  
والحيوان شاطئ ينتقل بقتل قديمه خرج عن تعريف الحليين فلا يكون تعريفها

جامعا

جامعا لافراده ودخل في تعريف الشرطيات فلا يكون هو مانعا وقد وجب  
ان يكون الحد جامعاً مانعاً هذا خلق واجيبه بانه المراد بالمفرد في تعريف  
الحلية اعني ان يكون بالفعل كزيد قائم او بالقوة وهو الذي يمكن ان يوضع  
امره موضع الاصل او في القضايا المذكورة وان لم يكن مفردات بالفعل الا  
انه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة واقلها ان هذا ذاك وهو موضوع محمول  
الغير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة  
فلا يقال فيها ان الشرطيات هذه قضية تلك القضية بل يقال ان تحقق  
هذه القضية تحقق تلك القضية في المتصلة ولذا ان تحقق هذه القضية  
او تحقق تلك القضية في المنفصلة وهي ليست بالفاظ مفردة وفيه نظر  
لانه يمكن التعبير عن طرفي الشرطية بمفردين واقله ان يقال هذا ملزم  
لذاك في المتصلة وذلك معاني لاذك في المنفصلة فدخل الشرطيات في تعريف  
الحليين بناء على الجواب المذكور **قول** كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود **قول** فانه حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي النهار موجود  
على تقدير صدق قضية اخر وهي الشمس طالعة فان قلت ان طرفي الشرطية  
ليست بقضيتين لانه اداة الشرط تخرجهما عن ان يكونا قضيتين



قلت هما وان لم تكونا قضيتين بالفعل لكنهما قضيتان بالقوة القريبة من الفعل  
 كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود **قوله** فانك قد حكمت  
 في هذه القضية بسلب صدق القضية وهو الليل موجود على تقدير صدق قضية  
 اخرى وهي الشمس طالعة **قال** كقولنا اذا ان يكون العدد زوجا **اقول**  
 فانه حكم فيها بان يكون العدد زوجا ينافي كونهم فردا **قال** ليس اما ان يكون  
 الانسان اسودا **اقول** فانه حكم في هذه القضية بسلب المناك  
 بين كون الانسان اسودا وبين كونه كاشبا فانه يجوز ان يكون اسودا كاتبا  
 وان لا يكون اسودا ولا كاتبا وتسمية المتصلة بالشرطية ظاهرة في ان  
 على اداة الشرط واما تسمية المتصلة بها فلم يشأ بهتها المتصلة في الشرطية  
 من حيث اشتمالها مركبات من القضيتين فيكون معنى الشرطية في التسمية حقيقة  
 وفي المتصلة **جاء** **قال** الجز الاول او المحكوم عليه **قوله** او لما قرر القضية  
 الى المحلثة والشرطية شرع الان في المحليات وانما قدم مبحث المحليات على  
 مبحث الشرطية لانها اقل اجزاء بالنسبة الى الشرطية وما هو اقل اجزاء اولي  
 بالتقدير وقد عرفت ان للقضية طرفين احدهما المحكوم عليه والآخر المحكوم  
 ويسمى المحكوم عليه في القضية المحلثة موضوعا لانه انما وضع لانه يحكم عليه

بشيء

بشيء **اما** اجابا او سلبا وهو المحكوم به المحكوم به فيها اي في المحلثة يسمى محمولا  
 لانه انما وضع لانه يحكم عليه بشيء وهو الموضوع وعلم انه المراد من الموضوع الذي  
 ومن المحلثة المنصوص عنه حتى اذا قيل الانسان حيوان كان المقصود من الانسب  
 ان يراد به المتكثرة من زيد وعمر وغيرهما ومن الحيوان مفهومه وهو جسم  
 تام حساس متحرك بالا رادة وللحليّة جزء اخر وهو النسبة التي يرتبط  
 بسببها المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية ولما يذكر المصالح الجزاء الغير  
 وهو النسبة الحكمية ولا بد منه لانه يريد ان يبين للمتلقي ما سبق ذكره في تنبيه  
 القضية الى المحلثة والشرطية ومذكور في ما سبق ليس الا الطرفين فان قلت  
 لم يذكر هذا الجز الاخير في ما سبق قلت لانه ذلك الجز يحذف كثيرا فتدرك  
 المصير ذكر ما هو اكثر ذكرا **ان** تنقسم القضية ثانيا الى موجبة وسالبة **اقول**  
 هذا تقسيم ثان للقضية لانها انقسمت اولا الى المحلثة والشرطية وثانيا  
 الى الموجبة والسالبة لانه المحلثة قسم من القضية وهو ان المحلثة تنقسم اولا  
 باعتبار النسبة الحكمية الى الموجبة والسالبة والقسم الاول للتقسيم القسري  
 والقسم الثاني للتقسيم فيكون الانقسام الى الموجبة والسالبة انقسام  
 ثانيا للقضية فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون القسم الثاني للقضية



انقسام الشرطية من قبل الى متصلة ومنفصلة وان يكون انقسام الحملية الى الموجبة  
والسالبة قسمين ثالثا لما قلت هذا هو الظاهر لكن الشارح لما نظر الى امكان  
اندرج الشرطية في هذا التقسيم لانه يمكن ان يقال القضية اما موجبة او  
سالبة لانه ان كان الحكم في القضية بالابقاء فاجاب وان كان بالانقراض  
فسلب والى عدم امكان اندراج الحملية في ذلك التقدير وهذا انما هو الشرطية  
الى المتصلة والمنفصلة مع اننا نذكر القضية في تقسيم الثانية وهي انفسا القضية  
الى الموجبة والسالبة دون الاول وهو انقسامها الى المتصلة والمنفصلة جعل  
الانقسام الى الاجاب والسلب قسمين ثانيا للقضية دون الانقسام الى المتصلة  
والمنفصلة **قال** وان كانت حكما بان يقال الموضوع محمول **اه** **قوله** رغب  
بعض القاصرين ان القضايا الكاذبة كقولنا الانسان حجر وكقولنا الشيء  
من الانسان حيوان خارجة عن دليل وجوب هذه المحصرات وتكبوا الى التكلف  
الباد مع ان عدم خروجها ظاهر على من له ابدى ممارسة في هذا العلم **قوله**  
يخرج اذا زيد في الدليل قيد يصح يقال لان تلك النسبة ان كانت حكما يصح  
بان يقال الموضوع محمول كما نراه **قوله** الشبهة **قوله** لا واحد من القضية الموجبة  
والسالبة **اقول** هذا تقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع وسيان انحصارها

باعتباره

باعتباره وثلاثة اقسام مخصوصة ومحصورة ومهملة وذلك لانه ان كان الموضوع  
في القضية الحملية المتداولة في العلوم شخصا معينا وجزئيا حقيقيا فالقضية  
مخصوصة وشخصية ووجه التسمية والمغال كالمثلها ظاهرا عن الشرح  
وان لم يكن موضوع الحملية مخصوصا وجزئيا بل يكون كليا غير معينة فان  
بين كمية افراد الموضوع اى فان بين ان الحكم بالاجاب والسلب على كل  
الافراد وعلى بعضها فالقضية محصورة ومسورة ايضا ووجه التسمية  
ظاهر عند ان لم يمتز فمهملة كما سيجي **قال** والسور في الكلية الموجبة **اه**  
**اقول** سور الموجبة الكلية لاولا جمعوت وطرا وقاطبة وكافة والافراد  
وللام في مقام الاستغراق نحو الانسان لى خسر بقرينة الا الذين امنوا  
وسور السالبة الكلية لاشيى ولا واحد نحو لا واحد من الانسان حجر  
وسور الموجبة الجزئية بعض واحد نحو واحد من الانسان كاتب وسور السالبة  
الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل نحو ليس بعض الانسان يمشي  
وليس كل عاقل يعمل الى العشق **قوله** وان لم تلتن كذلك **اه** **اقول** امر وان لم  
يكن الموضوع في الحملية شخصا معينا بل كليا غير معين ولم يكن الحكم فيها  
على الافراد او على بعضها اى ان لم يمتز كمية الافراد فالقضية مستورة



ممكنة بترك بيان عدد الافراد **قال** لا يقال **اه** **اقول** محض الاعتراف ان القضية  
 الكلية اربعة اقسام لان الحكم في القضية الكلية انما على طبيعة الموضوع نحو ان انسان نفع  
 والحيوان جنس والشايط فصل وانما الحكم خاصة والمباشرة عرض عام فان الحكم  
 في هذه القضية على نفس طبيعة الموضوع الاعلى افرادة فان كان على الطبيعة فالقضية طبيعة  
 وان كان على الافراد فاعلى فرد معين ولا قال الاول في شخصية والثاني اما ان يبين كنية  
 الافراد او لا قال الاول محصورة والثاني ممكنة فلا يصدق حصص العنصر لخرج الطبيعة  
 عند محقق الجواب ان الحكم في القضايا المعبرة في العلوم والقضية الطبيعية ليس  
 بمعتبرة في العلوم لانه الحكم في القضايا المعبرة على الافراد والحكم في الطبيعة  
 على الطبيعة والطبيعة ليست من الافراد فخرجها عن التقسيم لا بخلافه بل باعتبار  
 هذا كله في الحملات واما في العنصر طبعك فنقول القضية الشرطية سواء كانت  
 متصلة او منفصلة انما تكون كلية اذا كان التالي لازما للمقدم اير في المتصلة  
 للزومية او معاندا لير في المنفصلة المعاندية في جميع الزمان وعلى جميع الاوضاع  
 اير الاحوال الممكنة الاجتماع مع المقدم نحو كلما كان زيد انسانا كان حيوانا  
 ومعنى ان لزوم الحيوانية للانسان ثابت في جميع الزمان وان ذلك اللزوم متحقق  
 على جميع الاحوال التي يمكن اجتماعها مع وضع انسانية زيد اير مع حال

شأنه

انسانية مثلا كونه قائما او قاعدا وغير ذلك مما لا يتشأن لهي هذا مثلا المتصلة  
 واما مثلا المنفصلة فنقول لنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا والمعنى  
 انه معاندة الفردية للزوجية ثابتة في جميع الزمان وان ذلك المعاندة متحقق  
 على جميع الاحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم وقدر على ذلك الجزئية المتصلة  
 والمنفصلة كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا لان انسانا فان الحكم يلزم  
 للانسانية انما هو معارض كونه ناطقا وقد يكون اما ان يكون هذا الشيء عالما  
 واما ان يكون جاهلا وكقولنا قد يكون اما ان يكون الشجر طائفة واما ان يكون  
 الميل موجودا واما خصوص الشرطية فتعني بعض الزمان والاحوال كقولنا  
 ان جنتي اليوم كرمك واما اهلها فباها لال الزمان والاحوال كقولنا ان  
 كان الشجر طائفة فالشجر موجود وكقولنا العدد اما زوج او فرد والحاصل انه  
 ان كان الحكم بالانفصال او بالاشتمال الشرطية معارض معين في زمان معين فمفعلي  
 محصورة والا فان يبين كنية الحكم بانها على جميع اوضاع او على بعضها فهو محصورة  
 والافضل وسور الموجبة الكلية في المتصلة كل اوتى وسورها في المنفصلة  
 دائما وسور السالبة الكلية فيها ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيها قد يكون  
 وسور السالبة الجزئية فيها قد لا يكون وبما ذكرنا من السلب على سور الايجاب



الحكم ليس كما ليس معهما من منفصلة دائمة في المنفصلة وهذا كله بحسب الحال  
فإن أردت تفصيلا فارجع إلى المطولات **قال** لأنه إن كان صدق الثاني فيلزم على  
تقدير صدق المقدم لعلاقة **أقول** القضية الشرطية المنفصلة إذا كان تكون بين  
متضمنيهما والتبعية علاقة معلومة تنتهي أن يكون الثاني صادقا على تقدير  
صدق المقدم أو لا يكون فإن كان الأول والقضية متصلة لزومية وإن كان  
الثاني والقضية متصلة انتفاكية والمراد بالعلاقة ما يقع بين المقدم والثاني  
ملازمة وهي أن العلاقة تنشأ على ذات المقدم في الآخر لكونه علة للثاني  
غير قولنا إن كان الشمس طالعة فالشمار موجود أو معلول له غير أن كان الشمار  
موجودا كانت الشمس طالعة أو مضائفا للثاني كقولنا إن كنت أنا عاشقا فالله  
كان الله معشوقا لي والمتضامان هما الشبان اللذان لا يتفكر أحدهما بدون  
الأخر كالأب والابن والعاشق والمعشوق وإنما قلنا في الآخر لأن العلاقة  
ربما تنشأ بسبب امر خارج منفصلة لكونهما **أقول** المقدم والثاني مقلوب  
عليه واحدة نحو أن كانت الشمار موجودة فالعالم مضمون فإن وجود الشمار  
واضادة للعالم معلول لأن سطر العشم ومن هذا عرفنا أن قول الشارح **تنشأ**  
عن ذات المقدم يكون باعتبار التغليب **فإن** فاته للعلاقة بين ناطقة

الإنسان وناطقة **أقول** أي للعلاقة بينهما من العلاقة المذكورة التي  
يتعلق بها علم الحاكم وإن كان علاقة بينهما في نفس الأمر لا شئها أمران وتعلق  
في الكائنات وكل أمر واقع في الكائنات لا بد له من سبب فلا بد له من  
اجتماعهما انتاسمية الأولى بالضرورة منته فلا شئها على المزوم وإنما  
تسمية الثانية بالاتفاقية فلعدم شئها لهما على المزوم بل على الاتفاق وإعلم  
أن هذا التعريف للمثلية اللزومية لا يتناول اللزومية الكاذبة غير قولنا  
أن كانت الشمس طالعة فالبل موجود لعدم اعتبار صدق الثاني للعلاقة بينهما  
فالأولى أن يقال إن اللزومية ما حكمت فيها بصدق قضية على تقدير صدق  
قضية أخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك وهو متناول للزومية الكاذبة  
لأن الحكم للعلاقة بصدق إن طابق الواقع كان اللزومية صادقة وإن  
لم يطابق كانت كاذبة وأيضا إن هذا التعريف للاتفاقية لا يتناول الاتفاقية  
الكاذبة كقولنا إن كان الإنسان ناطقا فالخمار صاهل لعدم صدق الثاني على  
سبيل الاتفاق ولو قال هي التي حكمت فيها بصدق الثاني على تقدير صدق  
المقدم للعلاقة بل مجرد صدقهما يتناول للاتفاقية الكاذبة لكانت  
أو أن الحكم بصدق الثاني للعلاقة بل مجرد صدقهما إن طابق الواقع



بالافتقار صادقة والافتكاذية **قال** كقولنا العدد اثنان مع واحد والافتقار الى  
 الاحتمال العقلي في هذه القضية اربعة صدق المقدم والتالي معا  
 كذبهما معا وصدق المقدم مع كذب التالي وصدق التالي مع كذب المقدم **قال** الاول  
 كاذبان والاخران صادقان **وقد** كقولنا هذا الشيء اثنان مع واحد **القول**  
 الاحتمال لهما اربعة ايضا الاول صدقهما اربعة صدق المقدم والتالي والثاني  
 عدم صدقهما والثالث صدق المقدم مع عدم صدق التالي والرابع صدق التالي  
 مع عدم صدق المقدم والاول كاذب والباقي صادق **وقد** زيد اثنان يكون في البحر  
 واثنان لا يفرق **اه** **القول** لهما ايضا اربعة احتمالات الاول ان يكون  
 زيد في البحر وان يفرق والثاني في البحر وان لا يفرق والثالث كونه في البحر وان يفرق  
 والرابع كونه في البحر وان لا يفرق والاول باطل والباقي حق واثنان اخر الشرطية  
 المنفصلة عن المتصلة لان الشرطية اصل في المتصلة والمنفصلة متفرعة عليها  
 لما مر من ان معنى الشرطية في الاول حقيقة وفي الثاني مجاوز وقدم المنفصلة  
 الحقيقة على مانعة الجمع ومانعة الخلق لان حقيقة الانفعال فيها كونه الثاني  
 بين جزئيهما في الصدق والكذب معا وقدم مانعة الجمع على مانعة الخلق لان الثاني  
 في الصدق فقط اشد من الثاني في الكذب فقط **وقد** اثنان المنفصلة **القول**  
 الحقيقة

**القول**

**القول** الشرطية المنفصلة سواء كانت حقيقة او مانعة الجمع او مانعة الخلق قد يكون  
 عند اكثر من جزئين مثالا الحقيقة ما ذكر في الفرج من قولنا العدد اثنان او اثنان  
 او مساو ومثال مانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا لا يبيض فلان او قطعا او غلجاو  
 مثال مانعة الخلق نحو قولنا هذا الشيء اثنان يكون لان انسان او لا فرسا ولا احتمالا  
 والمراد من كونه العدد اثنان او ناقصا او مساويا كونه الكسور المستورة  
 في العدد من الكسور اربعة وهي النصف والثالث والرابع والخمس والسادس والسبع  
 والثمن والتسع والعشر **وقد** على العدد كاشي عشر فان كسورة المستورة فيه  
 وهي النصف والثالث والرابع والسادس زيادة عليه لان نصف ستة وثلاثة اربعة  
 واربعة ثلثة وسدسة اثنان فالجميع خمسة عشر وخمسة عشر ثمانية عشر  
 بلا شبهة **وقد** اقصاها كالتجميع فان المستورة فيه النصف والرابع والثمن فثلاثة اربعة  
 واربعة اثنان وخمسة واحد والجميع سبعة والسبعة ناقص عن الثمانية او مساو اليها  
 كالسنة فان المستورة فيها هي النصف والثالث والسادس فان نصف ثلثة وثلاثة اثنان  
 وسدس واحد والجميع ستة والستة مساو للستة **قال** قلت ربما يوجد عدد لا يتصور  
 فيه الزيادة ولا النقصان ولا التساوي بهذا المعنى كالواحد فانه لا يتصور فيه  
 الكسر فلا يكون تلك القضية منفصلة حقيقة **قلت** الواحد ليس بقدر لان العدد



ما يكون شققة نفس مجموع حاشيتين اى طرفيه كاربعة فان له حاشيتين احداهما  
 ثلثة والاخر خمسة فمجموع حاشيتين ثمانية فالاربعة نصف الثمانية فلا يكون الواحد  
 عددا لعدم طرفيه **فان قلت** ما تقول في احدى عشر وثلاثة عشر وسبعة عشر وغير ذلك  
 من الاعداد التي لا يتصور فيها الكسور **قلت** هذه داخلية في العدد الشاقص لانه الشاقص  
 ما لا يبلغ كسورة اليه وعدم بلوغ الكسور اليه اثبات ان لا يكون له كسور اصلا وان  
 ان يكون له كسور لا يبلغ اليه ومن هذا عرفنا ان المراد بالزيادة والنقصان و  
 المساواة معانيها الاصطلاحية لا معانيها اللغوية وهي ان يشب عدد الى عدد  
 كنسبة اربعة الى اربعة والمساواة وكتب حاشية اليه في الزيادة والنقصان كما هو  
 الشارح السامع بشهادة قوله بعد ذلك بل الحق ان الحقيقة يتركب من حلية ومنفصلة  
 كقولنا العدد اما ان يكون مساويا لعدد او مهناسوا او وجواب لا يسع  
 المقام ايرادها **قال** واصل العدد اما مساو لعدد او **قلت** اى واصل هذا القول  
 المركبة من حلية ومنفصلة العدد اما مساو لعدد او **قلت** مساويا لعدد كان  
 العدد او غير مساويا لعدد كان **قلت** انما هو مركب من  
 زائد عليه او ناقص عنه فلما كانت هذه المنفصلة اعني قولنا او زائد عليه او ناقصا  
 عنه وقوة تلك الحلية وهي قولنا او غير مساو له اقيمت تلك المنفصلة مقامها اى  
 مقام هذه الحلية فظهر انما هي العنصر المركبة من حلية ومنفصلة مركبة عن ثلثة

هذا هو  
 المقام  
 الذي  
 لا يسع  
 المقام  
 ايرادها

اجزاء هذا امراد الشارح كذا اسلوب كلامه لا يقتضيه ذلك بل يقتضيه ان يقال فلما كانت  
 هذه الحلية في قوة تلك المنفصلة اقيمت مقامها **اه** **قال** وكذا ما نفع الخلق بخلاف ما نفع  
**القول** فيه نظر لانه لا فرق بينهما في جواز تركيب كل واحد منهما مع اكثر من جزئين  
 لانه كما يقال في مانعة الجمع اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجرا او حيوانا كذلك يقال في  
 مانعة الخلق اما ان يكون هذا الشيء الاشجار او الاحجار او الاحياء فكما ان مانعة الجمع في مانعة  
 الجمع لان عين احد اجزاء مانعة الجمع يستلزم نقيض الاخر لا متناه بل مع بينهما ونقيض  
 احدهما لا يستلزم عين الاخر لجواز الخلق بينهما حتى يلزم اجتماعهما مثلا في  
 المثال المذكور ان يكون هذا الشيء شجرة يستلزم كونه لا حجر لا امتناع الجمع بين الحجر و  
 شجرة كونه لا حجر لا يستلزم كونه حيوانا لجواز الخلق بين الحجر والحيوان حتى يلزم ان  
 يكون هذا الشيء شجرة او حيوانا وقد كان بينهما مانع الجمع كذلك للمانع في مانعة  
 الخلق لانه نقيض احدهما مانعة الخلق يستلزم عين الاخر لا امتناع الخلق بينهما  
 وعين احدهما لا يستلزم نقيض الاخر لجواز الجمع بينهما حتى يلزم خلق الجزئين مثلا في  
 المثال المذكور ان انتفا كونه هذا الشيء الاشجار يستلزم كونه لا حجر لا امتناع الخلق  
 بينهما وكونه لا حجر لا يستلزم انتفا كونه لا حيوانا لجواز الجمع بينهما حتى يلزم  
 انتفا الاشجار والاحياء وقد بينهما مانع الخلق هذا اقل وهو اختلاق القديسين



هذا شروعي في احكام القضايا ولو لحققها بعد الفراغ عن تعريف القضية  
واقسامها وانما اخبر عن التعريف والتقسيم لانه التعريف ببيان مفهوم  
الشيء والتقسيم لبيان افرادها والحكم على افراد الشيء بعد بيان مفهومه  
وافراجه اولى وهو ان التناقض اختلاف القضيتين بالايجاب والتسليم بحيث  
يقتضي ذلك الاختلاف لذاته ان بلا واسطة ان يكون احد القضيتين صادقة  
والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب بالفعل او بالحقه وزيد ليس بكاتب بالفعل  
وبالقوة فان هاتين القضيتين اختلفتا بالايجاب والتسليم بحيث يقتضي  
لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة في نفس الامر وعلا حب  
الواقع **قال** قوله اختلاف جنس **الموافق** الاختلاف المذكور في تعريف التناقض  
جنس بعيد يتناول الاختلاف الواقع بين قضيتين وبين مفردين كالسماء  
والارض والمشرق والمغرب وبين مفرد وقضية كعمرو وزيد قائم وقوله  
قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير القضيتين كاختلاف مفردين واختلاف  
مفرد وقضية لكن هذا القيد مع القيد الاول لجنس متوسط يتناول الاختلاف  
الواقع بين القضيتين بالايجاب والتسليم كما من مثال التناقض والحجية  
والشرطية كقولنا زيد كاتب وان كان زيد ابداً وعمرو كان عمر وابنه

وبالتسليم منفصلة بقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والعدد اثنان وروح  
وانما زده وبالمحمورة والمهملة كقولنا لا انسان حيوان والانسان حيوان وبالحائية  
والحرية كقولنا لا انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وبالعدد والتمثيل  
كقولنا زيد لا حجر وزيد ليس بحجر والمركب من العدد والكون حرة التسليم جزء من المجموع  
كالمثال الاول ومن التعميل ما لا يكون حرز التسليم جزء منه كالمثال الثاني فنعني  
قولنا زيد لا حجر الا بحرية ثابتة لزيد ونعني قولنا زيد ليس بحجر ان الحرية  
عنه فيكون الاول موجبة والثانية سالبة لانه المراد من المثال الاول ان النسبة وسط  
التسليم وربط التسليم بايجاب ومن الذي **مستل** الربط **الربط** سلب وقوله  
بالايجاب والتسليم يخرج ما اعمد الاختلاف بالايجاب والتسليم من المذكورات ونحوها  
وهذا مع القيد الاول لجنس متوسط ايضا يتناول الاختلاف الواقع بين  
قضيتين سواء كان ذلك الاختلاف يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى او  
يقتضي كقولنا زيد حسن وزيد ليس ببيع فاشهار بما يصدقان ويحتمل ان يكون  
وكقولنا زيد ساكن وزيد ليس بمنحرك وقوله بحيث يقتضي اخراج الاختلاف  
الغير المقتضي ولهذا القيد مع القيود الثلاثة السابقة جنس قريب يتناول الاختلاف  
المقتضي سواء كان لذاته ومورده او لم يكن كذلك بل بواسطة او بخصوص مادة



وقوله لذاته فصل يخرج الاختلاف المقتضى بواسطة أو عن موضوع مادة لئلا بواسطة  
لكما في الإيجاب بشئ، وسلب ما يساويه عنه كقولنا زيد إنسان زيد ليس  
بإنسان فإن الاختلاف بينهما لا يقتضي لذاته صدق أحدهما وكذب الآخر  
بل انما يقتضي ذلك إما لأن قولنا زيد ليس بإنسان في قوة قولنا زيد ليس بإنسان  
وقالنا قولنا زيد إنسان في قوة قولنا زيد ناطق وإنا خصوص المادة فكما  
وقولنا كل فرس حيوان ولا شئ من الفرس بحیوان وقولنا بعض الأشئ  
حيوان وبعض الأشئ ليس بحيوان فإن اختلافهما بالإيجاب والسلب  
يقتضي صدق أحدهما وكذب الآخر لا لذاته وللصورته وهي كونها  
كليتين وجزئيتين بل بخصوص المادة والآله وان كانت ذلك الاقتضا  
بصورته لا بخصوص المادة لزم أن يكون ذلك الاقتضا في كل كليتين  
أو جزئيتين وليس كذلك فإن قولنا كل حيوان إنسان ولا شئ من الحيوان  
بانسان كليتان مختلفتان بالإيجاب والسلب مع ان اختلافهما لا يقتضي  
صدق أحدهما وكذب الآخر بل هما كاذبان وكذلك قولنا بعض الحيوان  
فرس وبعض الأشئ الحيوان ليس بفرس جزئيتان مختلفتان إيجابا  
وسلبا وليس أحدهما صادق والآخر كاذب بل هي صادقتان

بجملته قولنا بعض الحيوان فرس ولا يشي من الحيوان فرس فان الاختلاف  
الواقع فيهما يقتضي لذات وصوته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة  
فان قلت ان التناقض فكما يجري في القضايا كذا يجري في المفردات كالانسان  
والانسان والحجر واللاجر مع ان عموم مباحثهم واجب فلا يصح تخصيصه  
بالقضايا لكونه منافيا للقاعدة تنهت قلت المقصود ان صلي ههنا تناقض  
القضايا لانه الحرام ههنا واحكامها وانما التناقض الواقع بين المفردات  
فيعرف بالعلم المحكمة اليه مع ان تعميم القواعد انما يكون بحسب المقاصد  
بالقياس <sup>بالمقاييس</sup> ولا تعرض لهذا يعترض به التناقض الواقع بين المفردات  
فلذلك خضر <sup>وان</sup> كان كانتا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض <sup>ان</sup> القضيّتان  
اللتان يقع التناقض بينهما ان كانتا مخصوصتين لا يتحقق التناقض بينهما  
الابعد اتفاقهما ونفي واحدات الاولى ان الوحدة الاولى وحدة الموضوع  
ان اتحاد القيتين في الموضوع لانهما ان القيتين لكانوا مختلفتين في هذه  
الوحدة بان يكون موضوع احديهما زيدا مثلا وموضوع الاخر عمر و  
لكن اتفاقهما في قائم وعمر وليس بقائم لجواز صدقهما معا وكونيهما  
معاصدة احدهما مع كذب الاخر على سبيل الاتفاق والثانية اي



الوحدة الثمانية وحدة المحول اذ لو اختلفتا فيها اى في تلك الوحدة بان يكون  
 محول احديهما كاتباً مثلاً ومحول الاخرى احديهما شاعراً لمتناقضتهما  
 لجواز صدقهما معاً وكذبهما معاً غوزيد كاتب زيد ليس بهما شاعر  
 والثالثة اى الوحدة الثالثة وحدة الزمان اذ لو اختلفتا القيتان فيها  
 اى في وحدة الزمان بان يكون زمان احديهما ليلاً وزمان الاخرى نهاراً  
 لمتناقضتهما بجواز صدقهما وكذبهما غوزيد نائم ليل زيد ليس بنام  
 هناك والرابعة اى الوحدة الرابعة من الوحدات الثمانية وحدة المكان  
 لانهما لو اختلفتا فيها اى في وحدة المكان بان يكون احديهما داخل  
 ومكان الاخرى سواً لمتناقضتهما بجواز الصدق والكذب فيها غي  
 زيد قائم في الدار زيد ليس بقائم في السوق والخامسة من الوحدة المذكورة  
 وحدة الاضافة لانهما اذا اختلفتا فيها اى في الوحدة الاضافة بان  
 يكون للاضافة في احديهما العمر ومثلاً وفي الاخرى لغيره لمتناقضتهما  
 لجواز صدق كل واحد منهما وكذب كل واحد منهما غوزيد اب لعمرو وزيد  
 ليس باب لعمرو والسابعة وحدة القوة والفعل لانهما القيتان  
 لو اختلفتا فيهما اى في القوة والفعل بان يكون نسبة المحول للموضوع

واحديهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل لمتناقضتهما غي المحر في الدون مسكر  
 اى بالقوة يعني من شأن الاسكار المحر في الدون ليس بمسكر اى بالفعل فانهما  
 صادقتان والسابعة وحدة الكل والجزء لانهما القيتان اذ لو اختلفتا  
 في الكل والجزء بان يكون الحكم في العجبة على بعض اجزاء الموضوع وفي الثانية  
 على كلها لمتناقضتهما غي الزنجى اى الحبش اسود اى بعض اجزاء  
 من الرأس والوجه واليد والرجل وغير ذلك النجى ليس بالسود اى كل  
 اجزاء بل بعض اجزائه ابيض غي الفرس واللسان وغيرهما لكونتهما  
 صادقتين واعلم ان الحكم قد يكون للاحاطة بالافراد وقد يكون للاحاطة  
 بالاجزاء فاذا دخلت على الشكرة يكون للاحاطة بالافراد ولهذا لم يجر  
 ان يقال اكلت رغيفاً اى اجزاء رغيفاً ان مثلاً اى كل واحد من افراده  
 واذا دخلت على المعرفة يكون للاحاطة بالاجزاء ولهذا جاز ان يقال  
 اكلت كل الرغيف اى اجزاء رغيف واحد والمراد من الحكم في قوله الزنجى  
 ليس بالسود اى كل الاحاطة بالاجزاء لكونه داخل على المعرفة والوحدة  
 الثامنة من الوحدة الثمانية وحدة الشرط لعدم التناقض بين القيتان  
 عند اختلاف الشرط بان يكون شبهة المحول للموضوع في احد القيتان



بشرط انصاف الموضوع بوموم معين وسلبه عنه في الآخر بشرط الانصاف  
بوموم معين آخر قولنا الجسر مقرو للبحر ان مزيل عن العين رايتهما اي  
بشرط كون الجسر يفيض البحر ليس بمفروق للبحر ان بشرط كونه سودا لاشك  
صاحقتان معا قال وليت هذا **اقول** ان عليه كون نقيض الموجبة السالبة  
الكلمية وكون نقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية دون الموجبة الكلية  
سيان في المحصورات **قال** وانما كان موضوعه بعد تحقق المحصورات **اقول**  
اي موضع ايراد هذا القول بعد تحقق شرط التناقض في المحصورات وفيه نظر  
لان هذا الكلام واقع موقعه لان مقصود المصنف من قوله ونقيض الموجبة  
الكلمية الخ دفع وقر من يتوهم من تعدد الوحدات المشتركة بين المحصورات  
والمحصرات والمهملات ان نقيض الموجبة الكلية السالبة الكلية و  
نقيض الموجبة الجزئية السالبة الجزئية لا بيان التناقض بين المحصورات  
حتى يكون موضوعه بعد تحقق المحصورات لانه لما قال المصنف ولا يتحقق  
ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع هو فهم انه لا تناقض بين الكلية  
والجزئية بل نقيض الكلية الكلية ونقيض الجزئية الجزئية لان اتحاد الموضوع  
بشرط التناقض ولا اتحاد الموضوع بين الكلية والجزئية لان موضوع

الكلمية

الكلمية جميع الافراد وموضوع الجزئية بعض الافراد فلا يكونان متحدين فاما في المصنف  
ذلك بقوله ونقيض الموجبة الكلية الجزئية ان المراد بالموضوع اتحاد الموضوع في الذكر  
لا ذات الموضوع وباتحاد الموضوع اتحاد الموضوع المذكور لا اتحاد افراد الموضوع بالكلمية  
والجزئية كما سبقت **ان** كانت القضيستان المتناقضتان **قال** لما فرغ من تحقيق  
شروط التناقض المشتركة بين القضايا اراد ان يبين الشرط المحصور بالمحصورات  
فقال ان كانت القضيستان محصورتين لا تحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما اي  
بعد اختلاف تلك القضيستين المحصورتين المتناقضتين وهي الكلية اي في الكلية و  
الجزئية بان يكون احدهما القضيستين المحصورتين المتناقضتين كلية والاخر جزئية  
وهو الشرط ان الاختلاف في الكلمة اشتمال يكون شرطا بعد اتفاقهما اي بعد اتفاق تلك  
القضيستين المتناقضتين في الوحدات الثمانية المشتركة المذكورة من قبل **قال** فلو  
قيد بعد قوله في الكلية بقولنا ايضا **اقول** يعني لو قيد المصنف قوله والمحصورات لا يتحقق  
التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية بقولنا ايضا ان اتفاقهما في  
الوحدات المذكورة كان اولي ليكون ايضا اشارة اليه ان الاتفاق المحصورتين  
المتناقضتين في الوحدات المذكورة **اقول** لا حاجة الى قيد ايضا ليكون اشارة الى  
اتفاق المحصورتين لانه اتفاقهما في الوحدات الثمانية المذكورة يعلم من قوله قبل

١٠



وذكر لا يتحقق ذلك الا بعد انقضاء قسما في الموضوع لان الضمير في قوله لا بعد انقضاء  
 عائد الى القسامين المذكورين في تعريف التناقض والقياسان المذكوران في التعريف اعز  
 من ان يكون محصورين او مخصوصين او مهملين فلا حاجة الى ذكر ايها **ال**  
 لان الكلين قد يكونان كاذبين **اف** وانما قال بلفظ قد العيدة بجزئية الحكم  
 لان الكلين والجزئيين قد تختلفان صدقا وكذا بقولنا كل انسان حيوان  
 ولا شيء من الانسان حيوان بقولنا بعض الانسان دابة وبعض ليس بشيء  
**ف** قلت صدق الجزئيين المذكورين في الشرح انما هو لعدم اتحاد الموضوع  
 وهو شرط في التناقض فان بعض المحكوم عليه بالكلية غير البعض المحكوم عليه  
 بسلبية **قلت** المراد بالموضوع الموضوع المذكور في القضية لادان الموضوع  
 وفي المثال المذكور الموضوع المذكور متحد وهو بعض الانسان والاداء وان لم يكن  
 المراد بالموضوع الموضوع في الذكر بل ذات الموضوع لم يكن بين الكلية والجزئية تناقض  
 لان ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد وفي الجزئية بعضها وهما ليسا بمحددين  
 بل هما مختلفان ويجوز ان يكون الحكم بالاجاب والتسلب ثابتا لمجموع الافراد  
 من حيث مجموع في الكلية ولا يكون هو ثابتا لبعضها من حيث بعض في الجزئية  
 واعلم ان نقيض الشرطية الكلية الشرطية الجزئية المخالفة لها في الكيفية

احد الاجاب والتسلب الموافقة لهما في الجنس اي في الاستعمال والانعصال وفي النوع  
 اي في الزوم والمتصلة والعيان في المنفصلة والافتراق فيهما او في المتصلين المنفصلين  
 بالعكس ان نقيض الشرطية الجزئية الشرطية الكلية المخالفة لها في الكيفية الموافقة  
 لها في الجنس والنوع فنقيض الزومية الموجبة الكلية السالبة الزومية ونقيض  
 العنادية الموجبة الكلية العنادية السالبة الجزئية ونقيض الاتفاقية الموجبة  
 الكلية الاتفاقية السالبة الجزئية وبالعكس فيها فاذا قلنا كلما كانت  
 الشمس طالعة فالشمس موجودة كان نقيضه ليس كلما كانت الشمس طالعة فالشمس  
 موجودة فاذا قلنا داما انما ان يكون العدد زوجا او فردا فنقيضه ليس داما انما  
 ان يكون العدد زوجا او فردا فاذا قلنا كلما كان الانسان دابة فالانسان دابة  
 كان نقيضه ليس كلما كان الانسان دابة فالانسان دابة وعلى هذا القياس  
**ق**ل وهو عبارة عن ان يفتقر الموضوع **اقول** هذا شروع في بيان العكس  
 المستوي للقضية وهو العكس المستوي عبارة عن ان يصير الموضوع بتثديد  
 الياء على صيغة المجهول **ق**ل اي ان يجعل الموضوع في القضية محمولا والمحمول  
 فيها موضوعا على بقا الكيفية وانما قلنا بتثديد الياء لان العكس المستوي  
 ينطلق على معنيين احدهما المعنى المصروف وهو جعل الموضوع محمولا والمحمول



موضوع محمول على موضوع  
او على موضوع

موضوعا وثانيهما القضية الجامعة بعد جعل المذكور قولاً يشده لخاصة  
معنا **قال** ان كان الاصل صادقا بانه وجهه كان **اه** **اقول** سواء  
كان صدقه بحسب الامر او بحسب العارض كان العكس ايضا ان  
كالاصل كذلك ان يكون العكس صادقا بحسبها **قال** لا ثمة الموضوع لا يغير  
محمولا **اه** **اقول** فانك قد عرفت ان المراد من الموضوع الذات ان الافراد  
من المحمول الوصف او المفهوم فاذا قلت لا انسان حيوان يكون المراد  
من الانسان الذي هو الموضوع الافراد المتكثرة ومن الحيوان الذي هو المحمول  
اعني الجسم الشام الخاضع بالارادة ومن البديهي اننا اذا علمنا تلك  
القضية وقلنا بعض الحيوان انسان لا يغير المحمول الذي هو مفهوم الحيوان موضوعا  
ولا الموضوع الذي هو ذات الانسان محمولا وجوابه ان الموضوع والمحمول  
بطلان تارة على ذات الموضوع ومفهوم المحمول وهما الموضوع والمحمول  
في الحقيقة وتارة اخرى على اللفظين الدالين عليهما وهما الموضوع والمحمول  
في الذكر والمص اراد الثاني بقرينة المقام مع ان المتبادر هو الثاني وقول الثاني  
ولان سلمنا ذلك اه اشارة الى ذلك الجواب **قال** وانما اعتبر بقاء السلب و  
الاجاب **اقول** اعتبر في العكس المستوي بقاء السلب والاجاب لانه

المنطق

المنطقيين تتبعوا القضايا فله يصدقها الاكثر اموا اكثر القضايا بعد جعل  
المذكور وهو ان المذكور جعل الموضوع محمولا على موضوعا مصادقة لازمة للاصل  
وهي العكس الاموافقة لها ان للاصل والرجوع باعتبار القضايا بالاجاب و  
النسب وانما قال في الاكثر ولم يقل في الكل لانه المناسب للتتبع قال فعلى  
هذا قول المصريح **اه** **اقول** اسناد الخطا الى المص خطأ لانه الخطا مالا  
يستتبه صاحبه اصلا او يتتبعه لكن بعد تكملة ومثقة وكيف يقع الخطا من  
ذلك الغافل مع كونه وحيد في عصره بل القواب ان يقال فعلى هذا لا يكون هذه  
العبارة وهي اشكوب بحاله الى اسهام من قلبي الناسخ **قال** لا اذا قلت كل  
انسان حيوان بخدشنا موصوفا **اه** **اقول** يعني اذا قلت هذه الموجبة الكلية  
بخدشنا موصوفا بالانسان والحيوان وهو اي الشيء الموصوف بهما ذات  
الانسان اي افراده فيكون بعض الحيوان انسان لانه اذا وجد ذات موصوفة  
بصفتين قلنا ان جعل تلك الذات موصوفة باحد الوصفين موضوعا و  
جعل الوصف الاخر محمولا عليه **قال** والاولى فيه ان يقال اه **اقول** الاول  
الاولى واعكاس الموجبة الكلية موجبة بجزئية ان يقال اذا صدق كل  
انسان حيوان لزم من صدقه ان يصدق بعض الحيوان انسان والاى وان



لم يصدق هذه الجزئية وجب ان يصدق نقيضها فهو لا شيء من الحيوان بانسان  
 والاى وان لم يصدق هذا ولا ذاك يلزم ارتفاع النقيضين وهو محال  
 ما صدق هذه السالبة الكلية وهي نقيض العكس المتناقضات بين الانسان  
 والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان لان الانسان لما لم يسلوياً  
 عن جميع الحيوان وجب ان ينسلك الحيوان عن بعض الانسان وقد كان الاصل  
 المنعكس كل انسان حيوان وهو نقيض ليس بعض الانسان بحيوان فيلزم  
 اجتماع النقيضين وهو محال فيكون هذا ان قولنا ليس بعض الانسان  
 بحيوان خلفا ان باطلا لانه الاصل صادق بحسب الغرض فانتفى المتناقضات  
 بين الانسان والحيوان ومن انتفاء المتناقضات بينهما يلزم انتفاء صدق قولنا  
 لا شيء من الحيوان بانسان ومن انتفاء صدق قولنا بعض  
 الحيوان انسان وهو المطلوب **قال** او نضم ذلك النقيض **اقول** هذا  
 دليل ثالث لانعكاس الموجبة الكلية موجبة جزئية وتحقيق هذا  
 الدليل ان يقل اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان  
 انسان والا يصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان ونضم  
 ذلك النقيض الى الاصل بان جعلنا الاصل صغير كون ايجاب الصغير

شرطاً

شرطاً في الشكل الاول والنقيض كبير كون كلنا ينتج من الشكل الاول  
 سلب الشيء عن نفسه وهو امر سلب شيء عن نفسه محال اذا كان الشيء  
 موجوداً وانما اذا كان معدوماً فلا وهو هنا موجود لكون القضية موجبة  
 هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول لا  
 شيء من الانسان بانسان وهو محال لان ما هو انسان فهو انسان دائماً  
 وهذا محال ليس يلزم من صورة القياس لكونها صحيحة لوجود شرط شكل  
 الاول وهو ايجاب الصغير وكلية الكبير بل من المادة وليس من الصغير  
 لكونه صادقة بحسب الغرض فتعين انهم من الكبير فيكون الكبير كاذباً  
 لكونها مستلزمة للحال ونقيضها صادقة وهو المطلوب **والويلزم**  
 لا شيء من الحيوان بانسان **القول** او يلزم من صدق نقيض العكس وهو  
 قولنا لا شيء من الانسان حيوان صدق قولنا لا شيء من الحيوان بانسان لكون  
 السالبة الكلية منكته كنفها وهذه العكس مناقض الاصل فيكون العكس  
 كاذباً بالامتناع اجتماع المتناقضين وكذباً يستلزم كذب قولنا لا شيء من الانسان  
 بحيوان لان كذب الملازم يستلزم كذب المستلزم وكذب الملازم يستلزم صدق  
 نقيضه لا محالة ارتفاع النقيضين وهو عكس الاصل فثبت المطلوب



او نضم هذا اللازم **اه** **اقول** اني نضم عكس نقيض العكس الى الاصل  
 حتى يلزم من الشكل الثاني سلب شيء عن نفسه هكذا بعض الحيوان  
 انسان ولا شيء من الحيوان باسنان ينتج من الشكل الثاني بعض الحيوان  
 ليس بحيوان وهو محال وهذا المحال اما ان يلزم من صورة القليل او من  
 مادة شيء وليس من الصورة كونها صحيحة لوجود شرط الشكل  
 الثاني وهو اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب وكلية الكبرى  
 فتعين انهم من المادة وعلى تقدير لزومهم من المادة اما ان يلزم من  
 الصغير او من الكبير والاقول بطل كون المعبر صادقة بحسب  
 القرض فتعين انهم من الكبير فيكون الكبير كاذبة وكذبها يلزم  
 كذب كلزومها لان كذب اللازم يستلزم كذب الملزوم وكذب الملزوم  
 يستلزم صدق نقيضه لا امتناع ارتفاع النقيضين وهو امط ويمكن ان  
 يقال لهما او نضم هذا النقيض الى الاصل حتى يلزم من الشكل الاول  
 سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان  
 بحجوان ينتج من الشكل الاول بعض الحيوان ليس بحيوان وهو محال **قال**  
 او نضم هذا النقيض وهو بعض الانسان حجر **اه** **اقول** اني نضم هذه الموجبة

الجزئية

الجزئية وهي نقيض عكس الاصل الى الاصل بان يجعل الموجبة الجزئية صغرى  
 لكون ايجاب الصغير شرطا للشكل الاول والاصل وهو السالبة الكلية الكبرى  
 لكون الكلية الكلية الكبرى شرطا فينتج من الشكل الاول سلب الشيء عن  
 نفسه كما في صورة الخارج **قال** وهاتما فينبغي ان يلزم ما لا يصدق العكس الى  
**اه** **اقول** اني وانما بقداص قوله والسالبة الجزئية لا عكس لها بقوله لزوما  
 لانه قد يصدق عكسها في بعضها بعض مواد السالبة الجزئية وهو الذي يكون بين  
 الموضوع والمحول تباين كلي او عموم من وجه مثلا يصدق بعض الانسان  
 ليس بحجر ويصدق عكس ايضا وهو بعض الحجر ليس باسنان هذا امثال التباين  
 الكلي واما العموم من وجه فنقولنا بعض الحيوان ليس بابيض وهو صادق  
 ويصدق عكس ايضا وهو قولنا بعض الابيض ليس بحيوان وانما اذا كان  
 بين الموضوع والمحول عموم وخصوص مطلق فيصدق السالبة الجزئية بمسلب  
 الاخص عن بعض الاعتر والايصدق عكس بمسلب الاعتر عن بعض الاخص  
 والا لوجد الاخص بدون الاعتر وهو محال لا استثناء العمومية والخصوصية  
 المطلقتين حينئذ واعلم ان الشرطية المتصلة ان كانت موجبة سواء كانت  
 موجبة كلية او موجبة جزئية ينعكس بالعكس المستوي موجبة جزئية وان



كانت سالبة كلية ينعكس سالبة كلية اما انعكاس الوجبتين جزئية فلا  
 اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا وجب ان يصدق  
 قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ولا يصدق نقيضه وهو قولنا ليس البتة  
 اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ونعكس الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا  
 قد يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا وليس البتة اذا كان الشيء حيوانا  
 كان انسانا ينتج من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا كان انسانا  
 وهو محال ضرورة صدق قولنا كلما كان الشيء انسانا كان انسانا واما انعكاس  
 السالبة الكلية سالبة كلية فلا صدق قولنا ليس البتة اذا كان  
 الشيء انسانا كان فرسا وجب ان يصدق قولنا ليس البتة اذا كان الشيء فرسا  
 انعكاسا كان انسانا وجب ان يصدق قولنا ليس البتة اذا كان الشيء فرسا كان  
 انسانا ولا يصدق نقيضه وهو قولنا قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان  
 انسانا وهو مع الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان  
 الشيء فرسا كان انسانا وليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان فرسا ينتج  
 من الشكل قد لا يكون اذا كان الشيء فرسا كان فرسا وهو محال واما السالبة  
 الجزئية فلا ينعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان

مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا فهو حيوان لانه كلما كان  
 هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كان الشرطية متصلة لزومية واما اذا كان  
 منفصلة او متصلة اتفاقية فلا يعتبر انعكاسها لعدم فائدة هذا بحسب  
 الاجماع فان اردت ان تعرف عكس المستوي للشرطية كما يكمله وعكس  
 النقيض للمخيلات والشرطيات فارجع الى المصطلحات **قال** المطلب الاعلى من  
 الاصطلاحات التطبيقية المذكورة **الى ان** بيان ذلك انه كون القياس  
 مطلقا اعلى ان المقاصد من العلوم مقدومة مسائلها الشيء ادر كانت  
 تصديقات فالمقصود الاصيل من العلوم المدونة هو الادراكات التصديقية  
 لا التصورية واما الادراكات التصورية فانما تطلب هي فيها ان العلوم  
 المدونة تكون تلك التصورات وسائل الى تلك التصديقات والسر في ذلك  
 ان يكون المقصود من العلوم المدونة الادراكات التصديقية واما الادراكات  
 التصورية فانما تطلب تكون تلك التصورات وسائل الى الادراكات التصديقية  
 ان التصديقات الكاملة هي التي وصلت الى مرتبة اليقين وهذه يمكن  
 ان يحصل بسبب الانتظار الصحيحة في المباد الفطرية فنصارت تلك  
 التصديقات الواصلة الى مرتبة اليقين مطلوبة في العلوم الحقيقة وهي



التي لا تبدل بتبدل الاديان والكامل من التصورات ما وصل الى كنه حقيقة  
 الشئ وذلك الوصول متعذر فلم يطلب التصورات والعلوم الا ان يكون  
 وسائلا الى التهدييات المطلوبة فيها هي العلوم الحقيقة فلذلك صار  
 القياس مطلباً اعيا بالنسبة الى سائر الاصطلاحات **قال** والمراد من  
 القول اعتراف من ان يكون **الاقول** العلم ان القياس قسمان معقول او  
 ملفوظ اي ان الادراكات التصديقية معقولة وملفوظة اما القياس  
 المعقول فهو الذي يتركب من القضايا المعقولة واما القياس الملفوظ  
 فهو الذي يتركب من القضايا الملفوظة والاول منها هو القياس  
 حقيقة والثاني منها اما سمي قياسا لدلالاته على القياس المعقول او  
 التعريف المكنون للقياس ان يقال **يجمع** تعريف لكل واحد منهما فان  
 جعل تعريف القياس المعقول يراد بالقول والاقول الامور المعقولة وان  
 جعل تعريف القياس الملفوظ يراد منهما الامور الملفوظة **وقال** و  
 المراد من الاقوال ما فوق واحد الى **اقول** اي المراد من الاقوال القضايا  
 التي ركبت الالفاظ منها سواء كانت معقولة او ملفوظة وهي  
 اي الاقوال جمع ذكر في التعريف ولا جمع ينكر في التعريفات في هذا الفرع

يراد

يراد به ما فوق الواحد فالقول يراد به ما فوق الواحد ليتناول التعريف القياسي  
 المؤلف من قولين والقياس المؤلف من اقوال فوق الاثنين فالقول الواحد هو القضية  
 الواحدة لا يسمى قياسا وان لم يسم منه لذاته قول اخر كعكس المستوي  
 اللازمة للقضية الواحدة لذاته كقولنا لا انسان حيوان بعض الحيوان  
 انسان فان قولنا بعض الحيوان انسان لازم لقولنا لا انسان حيوان  
 لذاته وكعكس التقيض اللازم لهما لذاته كقولنا لا انسان حيوان فانه  
 بعكس بعكس التقيض الى ما لا ما ليس حيوان ليس بانسان **قال** يحترز به  
 عن الاستقراء **الح** **قول** الاستقراء هو الحكم على كل وجود ذلك الحكم  
 في كل جزئيات ذلك الحكم كقولنا لا انسان يتحرك فكله لا يتحرك  
 عند المنع فالحيوان كل حكم عليه بثبوت تحرك الفلك لا يتحرك عند  
 المنع وذلك الحكم بواسطة تتبع كل جزئيات الحيوان من الانسان  
 والفرس والبقر وغير ذلك مما يستقر او وجد اشهره وحيوان الخيل  
 والفرس والبقر وغير ذلك كذلك والاستقراء لا يفيد اليقين لجواز ان يكون  
 حال البعض الذي يستقر محالنا بحال البعض الذي استقر كالتمساح  
 فانه جزئ من جزئيات الحيوان مع انه لم يتحرك فكله لا يتحرك عند المنع



لا يتحرك فكله الاعلى والتمثيل هو اشباه حكم في جزئي ثبوت ذلك الحكم  
في جزئي اخر بمعنى مشترك بينهما اي بين الجزئين كقولنا العالم  
مؤلف فهو حادث كالبيت بمعنى البيت حادث لانه مؤلف وهذه موجودة  
في العالم فيكون العالم حادثا ايضا **قال** بل بواسطة مقدمة اجنبية <sup>العلية</sup> اقول  
ان لا يكون لزوم القول الاخر لذات تلك الاقوال بل يكون لزومه بواسطة  
مقدمة اجنبية وهي التي لا تكون لازمة لاحد من مقدمات القياس كما في قياس  
المساواة وهو ان القياس المساواة ما يتركب من قولين بحيث يكون  
متعلق محمول اولهما موضوع الاخر كقولنا مساو لبوب مساو لـ  
**لج** اساو **لج** فانه هذين القولين يستلزمان قول اخر وهو ان  
مساو **لج** لكن لاننا استلزاما بواسطة مقدمة اجنبية غير لازمة بمقتضى  
القياس وهي ان كل مساو للمساو للشيء مساو لذلك الشيء والاى  
ولو كان يستلزمان لذاتهما لا بواسطة مقدمة اجنبية لكان هذا  
النوع من التاليف منتهى ادائها وليس كذلك لانه لو اخذنا بدل المساواة  
المباينة والشفافية لم يلزم منتهى فان اذا قلنا مباين لبوب  
مباين **لج** لم يلزم منه ان يكون مباينا **لج** لانه مباين المباين للشيء

لم يلزم من ان يكون مباينا لذلك الشيء فان الانسان مباين للفرس والفرس  
مباين للناس طر مع ان الانسان ليس بمباين للناس وكذلك اذا قلنا نحن  
**لبوب** نصدق **لج** لم يلزم ان يكون نصدق **لج** لان نصدق النصف لا يكون  
نصف بل ربعا ومن هذا عرفنا ان هذا التاليف ينتج بواسطة مقدمة  
اجنبية اذا كانت المقدمة الاجنبية صادقة واما اذا كانت كاذبة  
فلا يمتنع مناقشة ظاهرة وهي ان قولك في تعريف القياس المساواة  
ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع الاخر  
ليس صحيحا لانه متعلق محمول الاو هو الجاء والمجور وموضوع الاخر  
هو المجور فقط فلا يكون هذا ذاك وجواب هذه المناقشة ان يقال  
ان المتعلق في الحقيقة هو المجور فقط والجزاء الة للمتعلق لا شك اذا قلت  
مررت بزيد يكون متعلق في الحقيقة هو المفعول والمفعول في الحقيقة  
هو زيد فيكون المتعلق في الحقيقة زيدا واعلم ان قول البعض في تعريف القياس  
قول اخر اشارة الى ان القول اللازم وهو نتيجة يجب ان يكون مغايرا  
لحل واحد من الاقوال فلو لم يعتبر القيد لم يلزم ان يكون ملاقيتين قياسا  
كيف كان نحو لا فرس حيوان ولا حمار ناهق فانه وان كان مركبا من



أقول لزم ههنا ذاتها قول آخر وهو القول اللازم لأحد من القولين  
 اللذين وقعنا جزأ المركب لكن ليس ذلك مغاير للحل واحد منهما بل هو عين  
 أحدهما وههنا سؤال وجواب بيان في تقسيم القياس إلى اقتراني واشتدائي  
 قال كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالشمار موجود **الاشدائي** عين النتيجة  
 القياس الاول المذكورة في القياس الاول بالفعل وهي قولنا الشمار موجود  
 ونقيض نتيجة القياس الثاني المذكورة في القياس الثاني بالفعل وهو قوله  
 الشمس طالعة وانما يتذكر النتيجة او نقيضها وعدم ذكرهما في التوفيقين  
 بالفعل لانه لو لم يقيد لدخل الاقترانيات في تعريف القياس الاشتدائي  
 فلا يكون تعريف الاقتراني جامعا وتعريف الاشتدائي مانعا لان النتيجة  
 مادة وهي طرفها او صورة وهي ههنا الاجتماعية بصورة الشيء ما به  
 يحصل هو بالفعل ومادة الشيء ما به يحصل هو بالقوة ومادة النتيجة  
 المذكورة في القياس الاقتراني وان لم يكن صورتها المذكورة فيه فيكون  
 النتيجة المذكورة في الاقترانيات بالقوة فلو اطلق ذكر النتيجة او  
 نقيضها في تعريف الاشتدائي لا تنقضي تعريف الاشتدائي مانعا وتعريف  
 الاقتراني جامعا فان قلت لا يجوز ان يذكر عين النتيجة في القياس

الاشتدائي

الاشتدائي بالفعل والاشدائي لا يكون الاشتدائي قياسا لانه اعتبر في تعريف القياس  
 ان يكون القول اللازم مغاير للحل واحد من المقدمات فاذا كان النتيجة مذكورة  
 في الاشتدائي بالفعل لم يكن مغايرة للحل واحد من المقدمات فلا يكون قياسا  
 لا سيما ان النتيجة اذا كانت مذكورة بالفعل لم يكن مغايرة للحل واحدة  
 من المقدمات وانما يكون عدم المغايرة لو لم يكن النتيجة جزءا للمقدمة بل عينها  
 وهو حال فان المقدمة في الاشتدائي ليس قولنا الشمس طالعة واحدة بل هو  
 مع قولنا الشمار موجود فيكون النتيجة جزءا للمقدمة لا عينها فيحصل الغاية  
 بين المقدمة والنتيجة **قال** وانما سمي الاول اقترانيا لكون الحدود فيه  
 مقترنة **اقول** المراد من الحدود الحد الاصغر وهو موضوع المط والحد  
 الاكبر وهو محمول المط والحد الاوسط وهو امر المكسر بين مقدمتي القياس  
**قال** والمراد من كون عين النتيجة **اقول** هذا جواب عن سؤال مقدر وهو  
 ان يقال ان النتيجة ونقيضها قضيتان لاحتمالهما الصدق والكذب  
 المذكور في القياس الاشتدائي ليس بقضية لعدم احتمال الصدق والكذب فلا  
 يكون عين النتيجة او نقيضها مذكورة في القياس بالفعل فلجواب عنه  
 بقوله والمراد من كون عين النتيجة او نقيضها **قال** واعلم ان المستفكر



المكرر الى **اقول** هذا شروع في بيان احد نوعي القياس وهو القياس الاقتراني  
 قدم القياس الاقتراني على الاستثنائي مع انه مفهوم الاستثنائي وجوده ومفهوم  
 الاقتراني عدمه لان القياس الاقتراني هو الاكثر شياعا في الاستعمال وبيد  
 يحصل كثير المحاولات المطلوبة للحصول وانما يتكرب من الحيلولة والشرط  
 بخلاف الاستثنائي **وقال** لتوسط بين طرفي المقادير هذا تعليل صحيح في الحد  
 الاوسط للشكل الاول دون غيره من الحد الاوسط للشكل الباقية اللهم  
 الا ان يقال لما كانت الباقية مرتدة الى الاول عند الانتاج كان الحد الاوسط  
 متوسطا بين طرفي المطلوب فيها بالحقيقة ولو قيل في التعليل لا يقدح  
 وسيلة نسبة الاكبر الى الاصغر فيكون في المعنى وسطا لكان **اولي** في  
 سواء كان موضوعا او محولا او مقدما او تاليا الى **قوله** ان سواء كان  
 الحد الاوسط موضوعا او محولا كما في المثال الاول المركب من حيلتين  
 للقياس الاقتراني او مقدما او تاليا كما في المثال الثاني المركب من حيلتين  
 للقياس الاقتراني ايضا **وقدم** مثالهما **انما** او قدمت  
 مثال كون الحد الاوسط موضوعا او محولا ومثال كونه مقدما او تاليا **انما**  
 او قبل هذا اشار بقوله **انما** الى مثال الاقتراني لا الى الاقتراني والاستثنائي

معاً

معا كما هو بعض الشارحين واشتبه الخط للشارح الكافي حيث قال **وقال** يسمى  
 هذا اوسطا لتوسطه بين طرفي المقادير سواء كان موضوعا او محولا او مقدما  
 او تاليا وقد مر مثالهما **انما** استغارا في مثال الاقتراني والاستثنائي **وقال** اقول  
 هذا خط منه لان الحد الاوسط الذي ذكره لا يكون الذي الاقتراني دون  
 الاستثنائي يعرف ذلك من تتبع كنهه هذا كلامه **اقول** منشأ هذا  
 هذا التوهم عدم تتبع نسخ شرح الكافي لان المثال الثاني للاقتراني قد  
 سقط عن بعض النسخ سهوا من قلم النسخ فرائي المتوهم هذا البعض  
 وتوهم ان **انما** اشارة الى مثال الاقتراني والاستثنائي معا ومن هذا عرفت  
 ان المثال الاربع المذكورة والمنطلق لا ينصهر في القياس الاقتراني  
 دون الاستثنائي **قال** لانه اخضر في الغلب الى **انما** اتمت اذ خفيت  
 موضوع واعينة المحول بالغلب لانهما قد يكونان متساويين نحو كل انسان  
 ضاحك ولا ضاحك ناطق ينتج من الشكل الاول لان الانسان ناطق  
 وهما متساويان **قال** المقدمة من مقدمات القياس التي فيها الاصغر  
 الى **قوله** اي يسمى المقدمة المشتملة على الاصغر الصغير لكونها ذات  
 الاصغر وصاحبه والمقدمة المشتملة على الاكبر الكبير لكونها ذات الاكبر



ومما جئ به ويسمى الصغير والكبير بالمقدمة ايضا التقديمتها على القول اللازم  
 والقول اللازم باعتبار حصوله من انقياس يسمى نتيجة وباعتبار استحالة  
 منه ان من القياس مطلقا **قال** يسمى قريضة وضربا **لكون** الصغير  
 مقترنا بالكبير ومضروبة فيها سواء كان الاقتران موجبتين كليتين  
 او جزئيتين او سالتين كليتين او جزئيتين او موجبة وسالبة **قال** ان  
 كان محولا في الصغير وموضوعا في الكبير فهو الشكل الاول **القول** وانما  
 وضعت الاشكال الاربعة على هذا الطريق لانه الشكل اعلى النظر **الطبع**  
 لانه هو الانتقال من موضوع المطلوب الى المحل الاوسط **منه** او من  
 المحل الاوسط الى محوله ان الى محول المحل المطلوب حتى يلزم منه الانتقال من  
 موضوع المطلوب الى المحل وهذا لا يوجد الا في الشكل الاول فلذا وضع  
 في المرتبة الاولى شتر وضع الشكل الثاني لانه اقرب من الاشكال الباقية  
 اليه ان الى الاول مشاركة اياه في الصغير وهي اشرف المقدمات لاشتمالها  
 على موضوع المطلق **الذي** هو اشرف من المحول لان المحول انما يطلب  
 لاجله شتر وضع الشكل الثالث لانه قريبا الى الاول مشاركة اياه  
 في كبراه وهي اخفض المقدمات لاشتمالها على محمول المطلق **الذي** هو  
 اخفض

اخفض من موضوع ذاته انما يطلب لاجل الموضوع شتر وضع الشكل الرابع لانه  
 قريب له الى الاول اصله في التقديمتين معا ووجه المحصر  
 معلوم من الشرح **قال** ومن هذه الباقية ما هو مقرب الى الطبع الى القول  
 وانما كان الشكل الاول من بين الاشكال الاربعة اقربا الى الطبع لكونه على  
 ضمير الطبع في الاستدلال على المطلوب كما من بخلاف الباقى منها ولهذا كان  
 الباقى مرتبة الى الاول عند الاحتياج اليها وان اردت ان تبين لك  
 طريق الارتداد فيها فلا يكون منها منك غفلة فيما نحن بعد ذلك  
**قال** اعلم ان الشكل الثاني انما يتبع اذا كانت مقدماته **القول** اعلم  
 ان لا يحتاج للاستدلال من الاشكال الاربعة شرطين احدهما بحسب الكيفية  
 والثاني بحسب الكمية اما الشرط الاول بحسب الكيفية في الشكل الثاني اختلاف  
 مقدماته بالاحكام والسلبان يكون احدهما موجبة والاخر سالبة  
 واما الذي بحسب الكمية فمقتضى الكمية الكبير وذلك لانه لو لم يتحقق احد  
 الشرطين يحصل الاختلاف في النتيجة وهو صدق القياس تارة مع  
 النتيجة المعجبة واخرى مع النتيجة السالبة والاختلاف في النتيجة موجبة  
 لعدم الانتاج لانه معنى الانتاج ان يستلزم ذات القياس النتيجة **وهو صدق**



القياس تارة مع الايجاب واخرى مع السلب يدل على ان كلا واحد من الايجاب  
 والسلب ليس بلانزم لذات القياس لانه ما هو لانزم بالذات لا يختلف  
 اما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلا بد لو اتفقت  
 المقدمات في الكيف ان في الايجاب والسلب فاما ان يكونا موجبتين او  
 سالبتين واياما كان يتحقق الاختلاف في النتيجة اما اذا كانتا موجبتين  
 فلا يشهد بان لا فرس حيوان ولا صاهل حيوان والحق الايجاب وهو  
 لا فرس صاهل واذا بدلنا الكبير بقولنا ولا انسان حيوان كان الحق  
 السلب وهو لا شيء من الفرس بانسان واما اذا كانتا سالبتين  
 فلا بد بصدق قولنا لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الناطق  
 بفرس كان الحق التوافق وهو قولنا كل انسان ناطق ولو بدلنا  
 الكبير بقولنا لا شيء من الحيوان بفرس كان الحق التباين وهو قولنا لا  
 شيء من الانسان يحمار واما لزوم ان الاختلاف على تقدير انتفاء  
 الشرط الثاني وهو كلية الكبير فلا بد لو كانت الكبير جزئية قلنا  
 ان يكون موجبة جزئية او سالبة جزئية وعلى كلا التقديرين  
 يتحقق الاختلاف في النتيجة لانه على كون الكبير موجبة جزئية  
 فلصديق

فلصديق قولنا لا شيء من الفرس بانسان وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب وهو  
 قولنا فرس حيوان ولو بدلنا الكبير بقولنا بعض الناطق انسان كان الصواب  
 السلب وهو قولنا لا شيء من الفرس بناطق واما على تقدير كونها سالبة  
 جزئية فلصديق قولنا لا انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق والحق  
 والتوافق وهو قولنا انسان حيوان ولو بدلنا الكبير بعض الفرس  
 ليس بناطق فالحق التباين وهو لا شيء من الانسان بفرس وفردية  
 النتيجة باعتبار هذين الشرطين اربعة لان الضروب امكنة  
 الانعقاد ولا شكل من الاشكال الاربعة بحسب الكلية او السالبة الكلية  
 والجزئية وبحسب الكلية او الايجاب والسلب ستة عشر لانه المعتبر ليس  
 الا المحصورة لان الشئ في ذاته بمنزلة الكلية لا يحتاج الشخصية في كبره  
 الشك الا في افاذا قلنا هذا عمرو وعمرو ناطق ينتج بالضرورة وهذا ناطق  
 وان الماهية في قوة الجزئية الموجبة او السالبة فيكون القضية المعبرة  
 هي المحصورة والمحصورات اربعة الموجبة والسالبة الكلية والموجبة  
 الجزئية والسالبة الجزئية وكلها معتبرة في الصغر وفي الكبير فاذا  
 انضمت احدها الصغرى لبايات الاربعة من المحصورات الاربعة اربعة



الاحدى الاربع منها يحصل من هذه الانضمام ستة عشر ضربا يكون  
 الصغرى موجبة كلبية والكبرى موجبة كلبية ايضا او سالبة كلبية او موجبة  
 جزئية او سالبة جزئية وبيان يكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة  
 جزئية ايضا او موجبة كلبية او موجبة جزئية او سالبة وبيان يكون  
 الصغرى سالبة جزئية والكبرى سالبة جزئية ايضا او موجبة كلبية  
 او سالبة كلبية او موجبة جزئية لكن اشتراط الاول وهو  
 اختلاف مقدمتين استقل غمائية ا ضرب وهي الصغرى الموجبة  
 الكلبية مع الكبرى الموجبة الكلبية والموجبة الجزئية والصغرى الموجبة  
 الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية والموجبة الكلبية والصغرى السالبة  
 الكلبية مع الكبرى السالبة الكلبية والسالبة الجزئية والصغرى السالبة  
 الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية والسالبة الكلبية واشتراط الشرط  
 الثانى وهو الكلبية الكبرى استقل اربعة من الثمانية الباقية من ستة  
 عشر وهي اء الاربعه الساقطة من الباقية الصغرى الموجبة الكلبية  
 مع الكبرى السالبة الجزئية والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى  
 السالبة الجزئية والصغرى السالبة الكلبية والصغرى السالبة الجزئية

مع  
 الكبرى  
 الموجبة

مع الكبرى الموجبة الجزئية فلم يبق من هذه الستة عشر بعد الاستبعاد الا اربعة  
 ضربا **المضرب الاول** من موجبة كلبية صغرى وسالبة كلبية كبرى ينتج  
 سالبة كلبية لان النتيجة تتبع للاختصاص المقدمتين والسالبة الكلبية اخس  
 من الموجبة الكلبية كقولنا لا انسان حيوان ولا شئ من الحجر حيوان ولا شئ  
 من الانسان حجر وبيانه اى بيان انتاج هذه القرينة تلك النتيجة بطريق  
 الخلق والعكس المستوى اما بطريق الخلق والشكل فهو ان يؤخذ  
 نقيض النتيجة وتجعل ذلك النقيض صغرى لان نتيجة هذا الشكل  
 سالبة فيكون نقيضها موجبة والموجبة تصلح ان يكون صغرى  
 للشكل الاول ويجعل كبرى القياس وهي السالبة الكلبية كبرى وهذه  
 الصغرى وهي نقيض النتيجة لانها اى كبرى القياس كلبية وان  
 كانت سالبة يصلح ان يكون كبرى الشكل الاول فينظم من نقيض  
 النتيجة وكبرى القياس قياس في الشكل الاول لينتج لما ينافى  
 الصغرى في الشكل الثانى فيقال لولم يصدق لا شئ من الانسان  
 حجر لصدق نقيضه وهو نقيض الانسان حجر والالزام ارتفاع  
 النقيضين وهو محال وينظم ذلك النقيض لا كبرى القياس هكذا



بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر عيون <sup>الاول</sup> ان ينتج من الاشكال بعض  
 الانسان ليس بحجر وهو ينطق من غير الشكل الثاني وهي الانسان  
 حيوان هذا خلقه الله القولا للذات وهو قولنا بعض الانسان ليس  
 بحجر باطل وهذا الخلق لا يلزم من صورة الشكل الاول لانها  
 بدو هيئة الانتاج فيكون الخلق من المادة وليس من الكبر لانها  
 مفروضة الصدق فتعبر ان يكون هو من قبض النتيجة وهو الصفر  
 للشكل الاول فيكون قبض النتيجة محال فالنتيجة للشكل الثاني  
 حقا. واما طريق العكس فيه بان يعكس الكبير بالعكس المستوي  
 ليرتد الى الشكل الاول وينتج النتيجة المذكورة هذا الانسان حيوان  
 ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج من الشكل الاول الاشياء من الانسان بحجر  
 وهو المطلوب **فصل** ان عكس الاول وهو ان يكون الصفر  
 سالبة كلية والكبير موجبة كلية وهو ينتج سالبة كلية ايضا  
 كقولنا الاشياء من الحجر حيوان وكل انسان حيوان فلا شيء من الحجر  
 با انسان وبيان الخلق والعكس ايضا واما الخلق فبالطريق المذكور  
 وهو ان ياخذ قبض النتيجة وجعل صفره وجعل كبيره القياس

كبير

كبير لهذه الصفر فينتقل منها قياس في الشكل الاول ينتج ما ينطق  
 الصفر فنقول لولا صدق الاشياء من الحجر با انسان لصدق نقيضه وهو  
 بعض الحجر با انسان ونضم الى الكبير هكذا بعض الحجر با انسان وكل انسان حيوان  
 ينتج من الشكل الاول بعض الحجر حيوان وقد كان الصفر لا شيء من  
 الحجر حيوان هذا خلقه الله الخلق ليس من الصورة لكونها بدو هيئة الانتاج  
 فيكون من المادة وليس من الكبر لانها مفروضة الصدق فتعبر  
 ان يكون هو من قبض النتيجة فيكون محال فالنتيجة حقا وهو المطلوب  
 واما طريق العكس ههنا فلا يمكن بعكس الكبير لان الكبر لكونها  
 موجبة لا يعكس الا جزئية ولا ينتج في كبير الشكل الاول بل بطريق  
 العكس ههنا بعكس الصفر وجعلها ان جعل الصفر للعكس  
 كبير لكونها سالبة كلية وجعل الكبير القياس صفره لكونها  
 موجبة كلية ينتج من الشكل الاول نتيجة منعكسة الى النتيجة المطلوبة  
 من الشكل الثاني فاما اذا عكسنا قولنا الاشياء من الحجر حيوان الى الاشياء  
 من الحيوان وجعلنا كبيره وكبيره القياس صفره وقولنا الانسان حيوان  
 ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج من الشكل الاول الاشياء من الانسان بحجر



وهو ينعكس بالعكس المستوي الى الاشياء من الحيوان وهو المطلوب  
الضرب الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة  
جزئية فنقولنا بعض الانسان ناطق ولا شيء من الفرس بناطق فبعض  
الانسان ليس بفرس بالخلق والعكس كما مر في ضرب الاول **والثاني**  
من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية فنقولنا  
بعض الحيوان ليس بانسان ولا ناطق انسان فبعض الحيوان ليس  
بناطق بالخلق دون العكس لانه لا يمكن بيانه بالعكس لا بعكس الكبرى  
لانها تنعكس جزئية لانه الموجبة الكلية ينعكس موجبة جزئية والجزئية  
لا يصلح ان يكون كبرى للشكل الاول كما سيبيح ولا بعكس الصغرى  
لانها لا تقبل العكس لكونها سالبة جزئية وعلى تقدير قبول العكس  
بخصوص المادة لا يقع في صغر الشكل الاول لكون عكس السالبة الجزئية  
سالبة جزئية وللان كبرى لكون عكسها جزئية والحال ان جواب الصغرى  
وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول او علم ان في بيان الضربين الاخيرين  
طريقا اخر وهو الافتراض الا اننا نترك هذا الطريق **للاضافة**  
الملازمة للشكل الثالث فنريد ان نأخذ بحسب الكيفية ايجاب

الان الصغرى وبحسب الكيفية كلية احدهما المقدمتين ان الصغرى او الكبرى  
اما كون ايجاب الصغرى شرطا فلا نفاه لو كانت سالبة فاما ان يكون  
الكبرى موجبة او سالبة وانما كان يستحق الاختلاف انما يجب لعدم  
الاشتاج اما اذا كانت موجبة فنقولنا لا شيء من الناطق بعضا هلا ولا  
ناطق حيوان والحق التوافق وهو كل ما هلا حيوان ولو بد لنا الكبرى  
بقولنا هلا ناطق انسان كان الحق التباين وهو قولنا لا شيء من الناطق هلا  
بانسان واما اذا كانت سالبة فنقولنا لا شيء من الانسان بفرس ولا  
شيء من الانسان بعضا هلا والحق الايجاب وهو كل فرس صاهلا ولو  
لو بد لنا الكبرى بقولنا لا شيء من الانسان بفرس كان الحق السلب  
وهو لا شيء من الفرس بفرس واما كون كلية احدهما المقدمتين شرطا  
فلا نفاه لو كانتا جزئيتين يلزم الاختلاف في النتيجة فنقولنا بعض  
الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق والحق التوافق وهو كل انسان  
ناطق ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الحيوان بفرس فالحق التباين  
وهو لا شيء من الانسان بفرس هذا على تقدير كون الكبرى موجبة  
جزئية واما اذا كانت سالبة جزئية فنقولنا بعض الحيوان بفرس وبعض



جميعا ليس بها هل والحق التوافق وهو لا فرس صاهل ولوبدلتا  
 الكبري بقولنا بعض الحيوان ليس بناطق كان الحق التباين وهو الاشياء  
 الفرس بناطق واذا سقط عشرة اضراب من الضروب الستة عشر فمابنة  
 من الشرط الاول وهي ان الثمانية الساقطة من الشرط الاول وهو المغير  
 السالبة الكلية مع الكبريات الاربعة والمغير السالبة الجزئية مع الكبريات  
 الاربعة واشتات من الشرط الثاني وهي الضربات الحاصلات من موجبة  
 جزئية صفراء مع الجزئيتين كبري بقى الضروب المنتجة ستة الاول من  
 موجبتين كلتين ينتج موجبة كقولنا لا انسان حيوان وكلما انسان  
 ناطق فبعض الحيوان ناطق ومبان استلججه بوجهين احدهما الخلق  
 وطريق الخلق في هذا الشكل ان يجعل نقبض النتيجة الكلية كبري  
 في الشكل الثالث لا ينتج الاجزئية ونقبض الجزئية الكلية ويجعل  
 صفراء القيلس لكونها موجبة صفراء النتيجة فنظم منها قيلس  
 في الشكل الاول ينتج ما ياتي في الكبري فنقول لولم يصدق بعض الحيوان  
 ناطق كصدق نقبضه وهو الاشياء من الحيوان بناطق ونظم ذلك النقض  
 الاصفر القيلس هكذا لا انسان حيوان ولا اشياء من الحيوان بناطق

ينتج

ينتج من الشكل الاول ولا شيء من الانسان بناطق وقومنا في الكبري القيلس  
 لا نقبض لها لان نقبض الموجبة الكلية السالبة الجزئية لا السالبة الكلية وثانيها  
 عكس الضفر ليرجع الى الشكل الاول وينتج النتيجة المنصوبة وهو المطايع  
 من موجبة كلية صفراء وسالبة كلية كبري ينتج سالبة جزئية كقولنا لا فرس حيوان  
 ولا شيء من الفرس يحار فبعض الحيوان ليس يحار ويبان بعكس المغير ينتج  
 النتيجة المطلوبة وبالخلق ينتج ما ياتي في الكبري لا ما ياتي في الضرب الاول  
 بلا فرق والثالث من موجبة جزئية صفراء وما موجبة كلية كبري ينتج موجبة  
 جزئية كقولنا بعض الحمار حيوان ولا حمار ناطق فبعض الحيوان ناطق ويبان  
 بعكس المغير ليرتد الى الشكل الاول ينتج النتيجة المطلوبة وبالخلق وهو ان  
 يجعل نقبض النتيجة الكلية كبري ومغير القيلس صفراء ينتج من الشكل الاول  
 ما ياتي في الكبري الرابع من موجبة جزئية صفراء وسالبة كلية كبري ينتج  
 سالبة جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان يحار فبعض  
 الحيوان ليس يحار ويبان بعكس المغير وبالخلق يبين ما من من الضرب الثالث  
 الخامس من موجبة كلية صفراء وموجبة جزئية كبري ينتج موجبة جزئية كقولنا لا  
 فرس حيوان وبعض الفرس صاهل فبعض الحيوان صاهل ويبان بالخلق ينتج



امة الشكل الاول ما ينافي الكبرى وبكسر الكبرى وجعل عكس الكبرى  
 مصرى جزئية لا بعكس الصغرى لانه الكبرى جزئية لا يصلح ان يكون كبرى  
 الشكل الاول وصغرى القياس كبرى لكونها كلية ينتج من الشكل الاول ما يعكس  
 السطر السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية  
 كقولنا لا انسان نافق وبعض الانسان ليس بمأهل فبعض الناطق  
 ليس بمأهل ببيان بالخلق ينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبرى ولا يمكن  
 ببيان بالعكس لا بعكس الصغرى لانه الكبرى جزئية والجزئية لا يقع في كبرى  
 الشكل الاول ولا بعكس الكبرى لانه لا يقبل العكس وعلى تقدير قبوله  
 العكس الكبرى لا يصلح ان يكون صغرى او كبرى الشكل الاول واما الشكل  
 الرابع فشرط انتاجه بحسب كسبة المقدمات وكيفياتها ان لا يجتمع فيها  
 خستان اعنى السلب والجزئية لاني مقومة واحدة ولاني مقدمتين سواء كانت  
 الخستان من جنس واحد كما اذا كانت المقدمتان اى الصغرى والكبرى  
 سالبتين او جزئيتين او من جنسين محتملتين كما اذا كانت احدى  
 المقدمتين سالبة والاخرى جزئية الا ان يكون الصغرى موجبة جزئية  
 فانه يجب اجتماع الخستانين لان كون الكبرى سالبة كلية يجب في شكلا

الرابع

الرابع على تقدير كون الصغرى موجبة جزئية اما الشرط الاول اى عدم اجتماع  
 الخستانين على تقدير عدم كون الصغرى موجبة جزئية فلانه لو اجتمع الخستانان  
 في الشكل الرابع على تقدير ان لا يكون الصغرى موجبة جزئية يلزم الاختلاف  
 الموجب لعدم الانتاج كقولنا الاشئ من الانسان فرس ولا شئ من الحمار  
 بانسان والحق الثابتين وهو لا شئ من الفرس حمار ولو بد لنا الكبرى كقولنا  
 لا شئ من المأهل الانسان كان الحق التوافق وهو لا فرس صفاً كقولنا  
 لا شئ من الانسان فرس وبعض الحيوان انسان والحق التوافق وهو كلاً  
 فرس صحيحاً ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الناطق انسان لان الحق  
 الثابتين وهو لا شئ من الفرس بناطق وكقولنا لا شئ من الانسان  
 بفرس وبعض الحيوان ليس بانسان والحق التوافق وهو لا فرس حيوان  
 ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الحمار ليس بانسان كان الحق السلب  
 وهو لا شئ من الفرس حمار وكقولنا لا ناطق لا انسان وبعض  
 الحيوان ليس بناطق والحق التوافق وهو لا انسان حيوان ولو بد لنا  
 الكبرى بقولنا وبعض الحمار ليس بناطق لان الحق السلب وهو لا شئ  
 من الانسان حمار وكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان وطلنا ناطق



حيوان كان الحق التوافق وهو كل انسان ناطق ولو بذلنا الكبره بقولنا  
ولم نرس حيوان كان الحق الثباين وهو الاشئ من الانسل بنرس وكقولنا  
بعض الانسان ليس بفرس وبعض النسل ليس بانسان والحق التوافق  
وهو كل فرس صفا ولو بذلنا الكبره بقولنا وبعض النسل ليس  
بانسان كان الحق الثباين وهو الاشئ من الفرس بناطق وكقولنا  
بعض الانسان ليس بفرس ولا شئ من النسل بانسان والحق  
التوافق وهو كل فرس صفا ولو بذلنا الكبره بقولنا ولا شئ  
من الحمار بانسان كان الحق السلب وهو الاشئ من الفرس بحمار  
كقولنا بعض الفرس ليس بالحمار وبعض الحيوان فرس والحق التوافق  
وهو كل حمار حيوان ولو بذلنا الكبره بقولنا بعض النسل  
فرس كان الحق السلب وهو الاشئ من الحمار بعضا واما الشرط الثاني  
وهو كون الكبره سالبة كلية على تنوير كون الصغره موجبه جزئية  
فلا تله لول يمكن كذلك فاما ان يكون الكبره موجبه كلية او موجبه  
جزئية او سالبة جزئية وعلى التقادير يلزم الاختلاف في النتيجة  
وهو موجب للعقب كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان

والحق

والحق التوافق وهو كل انسان ناطق ولو بذلنا الكبره بقولنا ولا فرس  
حيوان كان الحق الثباين وهو الاشئ من الانسان بفرس وكقولنا بعض  
الحيوان انسان وبعض الناطق حيوان والحق التوافق وهو كل انسان  
ناطق ولو بذلنا الكبره بقولنا بعض الفرس حيوان والحق الثباين  
وهو الاشئ من الانسان بفرس وكقولنا بعض الفرس صفا وبعض  
الحيوان ليس بفرس والحق التوافق وهو كل حيوان ولو بذلنا الكبره  
بقولنا بعض الانسان ليس بفرس والحق الثباين وهو الاشئ من النسل  
بانسان فاذا سقط باعتبار الشرط الاول ثمانية اضراب وباعتبار  
الشرط الثاني ثلثة اضراب بقي الفروب المنتجة ثمة الاول من موجبتين  
كليتين ينتج موجبه جزئية كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان  
فبعض الحيوان ناطق وبالعكس عر يتبعه قيس وهو ان يجعل الصغره  
كبره والكبره صغره ليرتد الى الشكلا الاول فينتج نتيجة منكرة الى المطلوب  
هكذا ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج من الشكلا الاول ان ناطق  
حيوان وهو بعكس الى بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب والحق  
وهو ان يجعل نقيض النتيجة للكلية كبره وصغره القيلان لا يجي بيروا



صغرى ينتجان على هيئة الشكل الاول ويجعل نتيجة يتعكس الى ما بينا في الكبير  
 فنقول الولد يصدق بعض الحيوان ناطق لصدق نقيضه وهو الاشئ من  
 الحيوان بنا طوق ونجعل كبرى القياس التيمال وهو كل انسان حيوان ينتج  
 من الشكل الاول الاشئ من الانسان بنا طوق وهو يتعكس الى الاشئ من الطوق  
 باسان وهو بينا في كبرى القياس الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج  
 موجبة جزئية كقولنا الانسان فرس فقال وبعض الحيوان فرس فبعض الصغار الحيوان  
 بعكس ترتيب والخلق كما من لكن طريق الخلق ههنا ينتج نتيجة يتعكس  
 الى ما بينا قضى الكبير الثالث من سالبه كلية صغرى وموجبة كلية كبرى  
 ينتج سالبه كلية كقولنا الاشئ من الفرس باسان ولا صفها فرس  
 ولا اشئ من الانسان بصفها بعكس الترتيب كما من والخلق وهو ان يجعل  
 نقيض النتيجة لا يجابه صغرى وكبرى القياس الحليتها كبرى ينتج  
 من الشكل الاول نتيجة يتعكس الى ما بينا قضى الصغرى فنقول الولد  
 يصدق الاشئ من الانسان بصفها الصدقة بعض الانسان صفها  
 ويجعل ذلك النقيض صغرى بكبرى القياس وهو كل صفها فرس  
 ينتج من الشكل الاول بعض الانسان فرس وهو يتعكس الى بعض

الفرس

الفرس انسان وقد كان الصغرى الاشئ من الفرس باسان لهذا خلق الرابع من  
 موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبه جزئية كقولنا كل  
 انسان حيوان ولا اشئ من الفرس باسان فبعض الحيوان ليس بفرس  
 بيان بعكس المتقدمين اي الصغرى والكبرى لا بعكس ترتيب  
 المتقدمين ليرتد الى الشكل الاول هكذا بعض الحيوان انسان ولا اشئ من الانسان  
 بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب والخلق وموتعين من كل في  
 الضرب الثالث الا ان النتيجة ههنا يتعكس الى ما بينا في الصغرى لا الى ما بينا قضى  
 الخامس موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبه جزئية كقولنا  
 بعض الفرس حيوان ولا اشئ من الحمار فرس فبعض الحيوان ليس بحمار بيان  
 بعكس الصغرى والكبرى والخلق كما من في الضرب الرابع بعينه الا ان النتيجة  
 ههنا يتعكس الى ما بينا قضى الصغرى فعليك بالتأمل وكذلك يمكن بيان  
 الانتاج في الضرب الثاني والخامس بالافتراض كما يمكن بيان الانتاج  
 في الضرب الرابع الاخير في الشكل الثالث هذا على راي المتقدمين واما راي  
 المتأخرين فالضرب النتيجة للشكل الرابع ثمانية وهي الخمسة المذكورة  
 مع الضرب الثلاثة الاخير من السقطات وهي الصغرى السالبة الجزئية مع



الكبري الموجبة الكلية والصغرى الموجبة الكلية مع الكبري السالبة الجزئية والصغرى  
 السالبة الكلية مع الكبري الموجبة الجزئية فيكون شرط الانتاج في الشكل الرابع  
 بحسب الكيفية والكيفية عند واحد الاسمين وانما ايجاب الصغرى والكبري مع الكلية  
 الصغرى او اختلافيهما بالايجاب والسلب مع كلية احدى المقدمتين فان  
 اردت ان تعرف مستحكات الفريقين والافتراض فارجع الى المصطلحات  
 والانتاج الكلية العقلية **القسم الثاني** العقلية بتفصيلها بحسب المحصورات  
 الاربع في الاشكال الستة عشر ضربا كما مر لكن سقط منها في الشكل  
 الاول اثني عشر ضربا وهي الصغرى السالبة الكلية مع الكبريات الاربع  
 والصغرى السالبة الجزئية مع المحصورات الاربع كبري والصغرى الموجبة مع الموجبة  
 الجزئية او السالبة الجزئية كبري يكون ايجاب الصغرى والكلية الكبري شرطا  
 في انتاج الشكل الاول فبقي الضروب الستة اربعة الاول منها موجبتان  
 كليتين ينتج كلية الثاني من كليتين والكبري سالب ينتج سالبة الكلية الثالث  
 من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية الرابع من موجبة جزئية  
 صغرى وسالبة كلية كبري ينتج سالبة جزئية ومثاليهما مذكور في الفرع و  
 من هذا عرفنا ان الشكل الاول ينتج المحصورات الاربع بخلاف الاشكال الباقية

كما عرفت ونتائج هذه الضروب الاربعة بينت بدلتها لا يحتاج الى برهان  
 وانما مراد من المتصلين متصلتان لزوميتان لا اشتقاقيتان الى **القول**  
 لانه لا فائدة في انتاج الاشكال المركبة من الاشتقاقيات لانه العلم بالقياس  
 في الاشكال المركبة من الاشتقاقيات موقوف على العلم بوجود الاصغر والكبر  
 في نفس الامر والواقع فيكون الاصغر والكبر معلومين الاجتماع من غير  
 التفات الى الوسط فلا يكون الوسط محتاجا الى **القول** كما عددنا من زوج  
 او فرد وكل زوج اما زوج الزوج الى **القول** اعلم ان الزوج عددي ينقسم  
 بمساويين كالاربعة والستة والفرد عددي لا ينقسم بمساويين كالثلاثة  
 والخمسة وزوج الزوج عدد يقبل التصيق الى الواحد كالثلاثة والعشرة  
 واشتاتع فرد ومن فسر زوج الفرد بأنه عدد لا يقبل التصيق الا من  
 مرة واحدة فقط **القول** سواء كانت حلية صغرى والمنفصلة كبري  
 الى **القول** بيان ما يكون الحلية فيه صغرى والمنفصلة كبري كقولنا **القول**  
 وكلما كان **زوج** ينتج من الشكل الاول **زوج** الى **القول** سواء كانت  
 الحلية صغرى والمنفصلة كبري وبالعكس **القول** بيان العكس ما ذكر في  
 الشرح وانما مثال كانت الحلية صغرى والمنفصلة كبري فقولنا **القول**



ولابد اما وانما واما **قوله** القياس الاستثنائي مركب دوما  
من مقدمتين **اقول** انما القياس الاستثنائي يترك من مقدمتين احدهما  
احد المقدمتين شرطية والمقدمة الاخرى وضع احد جزئي  
الشرطية اي اثبات احد جزاها يلزم اثبات الجزء الاخر كما في المتصلة  
اللزومية او رفع الجزء الاخر كما في المتصلة العناية <sup>الشرطية</sup> او رفع احد جزئي  
يلزم رفع الجزء الاخر كما في المتصلة واثباته كما في المتصلة **قال** فنقول  
الشرطية الموضوعية في القياس الاستثنائي ان كانت متصلة الى **قوله** القضية  
الشرطية الموضوعية في القياس الاستثنائي ان كانت متصلة لزومية **قوله** الاستثنائي  
فيها يتصور على اربعة اوجه استثناء عن المقدم واستثناء عن التالي  
واستثناء نقيض المقدم واستثناء نقيض التالي والاقل وهو استثناء  
عن المقدم والرابع وهو استثناء نقيض التالي ينتج دون التالي  
وهو استثناء عن التالي والثالث وهو استثناء نقيض المقدم اما  
استثناء عن المقدم فينتج عن التالي لانه وجود الملزوم يستلزم  
وجود اللازم واللازم انعكاس اللازم عن الملزوم فيبطل الملازمة  
واما استثناء نقيض التالي فينتج نقيض المقدم لانه استثناء اللازم يستلزم

استثناء

استثناء الملزوم واللازم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل اللازم ايضا  
واما استثناء عن التالي فلا ينتج عن المقدم لانه وجود اللازم لا يستلزم  
وجود الملزوم لجواز ان يكون اللازم اعتراف وجود الاعتراف لا يستلزم  
وجود الاخرى واما استثناء نقيض المقدم فلا ينتج نقيض التالي لانه  
استثناء الملزوم لا يستلزم استثناء اللازم لجواز ان يكون اللازم اعتراف  
واستثناء الاخرى لا يستلزم استثناء الاعتراف **قال**  
وان كانت الشرطية الموضوعية والقياس الاستثنائي **اقول** القضية  
الشرطية الموضوعية في القياس الاستثنائي اما ان يكون متصلة حقيقة  
واما مانعة الجمع وامانعة الخلق فان كانت متصلة حقيقة **قوله** الاستثنائي  
عن المقدم ينتج نقيض التالي لامتناع الجمع بينهما واستثناء عن  
التالي ينتج نقيض المقدم بعين مامر واستثناء نقيض المقدم ينتج  
عن التالي واستثناء نقيض التالي ينتج عن المقدم لامتناع الخلق بينهما  
وان كانت متصلة مانعة الجمع واستثناء عن المقدم ينتج نقيض التالي  
واستثناء عن التالي ينتج نقيض المقدم لامتناع الجمع بينهما واستثناء  
نقيض المقدم لا ينتج عن التالي ونقيض التالي لا ينتج عن المقدم لجواز الخلق



بينهما وان كانت منفعة مانعة الخلق فبفسد مانعة الجمع لا امتناع الخلق  
وجواز الجمع **قال** واليقين وهو اعتقاد الشيء بانه لا يمكن **الح** **اقول** القيد  
الاول اعني قوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج النظر وهو الاعتقاد الرجح  
العارض عن الجرم المحتمل للنظر والاخر احتيا لا مرجوحا ويخرج الوهم  
ايضا وهو الاعتقاد المرجوح العارض عن الجرم المحتمل للنظر والاخر احتيا لا  
راجح والقيد الثاني اعني قوله مطابقا للواقع يخرج الجمل المركب  
وهو عبارة عن عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالميا مع الاعتقاد بانه  
لا يمكن ان يكون الا كذا والقيد الثالث يخرج اعتقاد المقلد فانه وان  
كان اعتقادا بانه لا يمكن الا ان يكون الا كذا مطابقا للواقع لكنه  
يمكن زواله اذ يجوز ان يزول اعتقاده عند تفكيرك المشكك  
**قال** واما البقنيات فاقسام **الح** **اقول** مما عرفت البرهان بانه  
قيل مؤلف من مقدمات يقينية اراد ان يبين المقدمات اليقينية  
نقلا واما البقنيات فاقسام او المقدمات اليقينية الضرورية ستة  
اقسام واما انحصرت المقدمات الضرورية في الستة لان الحكم  
بصدق القضايا بالضرورة اقل العقل والحس والمركب من الحس

والعقل

والعقلالة لمدر ك منحصر في العقل والحس فان كان الحكم هو العقل فاما  
ان يكون حكمه محمدا محصورا في القضية او بواسطة فان كان حكم العقل  
محمدا محصورا في سوا كان محصورا في الطرفين بالكسب او بالبداهة او تصور  
احدهما بالكسب والاخر بالبداهة سميت تلك القضايا اوليات وان لم  
يكن حكم العقل محمدا محصورا في بل بسبب وسبب لا تغيب عن  
الذهن بل يخصر فيه عند تصور الطرفين يسمى تلك القضايا ثانيا  
معها ويسمى ايضا قضايا نظرية القياس وان كان الحكم هو الحس فهي  
المشاهدات ان كان من الحواس الظاهرة سميت تلك القضايا احسيات  
وان كان من الحواس الباطنة سميت وجدانيات وان كان الحكم مركبا من  
العقل والحس فاما ان يكون الحس حس السمع او غيره فان كان الحس  
حس السمع فهي التواترات وان كان الحس غير حس السمع فاما ان  
يحتاج العقل للحكم لتكرار مشاهدات ترتيبا على الموضوع لانضمام  
قياس حتى الى تلك القضايا وانه لو لم يكن ذلك الترتيب الاتفاقي لما كان  
دائما او اكثر ثباتا ولا يحتاج فان احتاج فهي مجزئات وان لم يحتاج الى  
تلك المشاهدات فهي الحدسيات ومثالها ما ذكر في الشرح **قال**



والوسط ما يقترب بقولنا **الحق** عرفوا الوسط باطل ما يقترب بقولنا  
 اربعة حين يقال في اشياء المدعى لانه كذا وكذا كقولنا لانه متغير في اشياء  
 ان العالم حادث والقارن بلفظ لانه هو المتغير وهو الوسط والظاهر  
 بقولنا قولنا ان يقال حين نقول لانه كذا وكذا لا ان يقال حين يقال لانه  
 كذا وكذا **قال** من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجدل وهو قياس  
 مؤلف من مقدمات مشهورة **الحق** اعلم ان القياس اما مركب من  
 مقدمات يتيقن او مركب من مقدمات غير يتيقن اما المركب من  
 المقدمات اليقينية فهو البرهان كما ذكرنا واما المركب من غير اليقينية  
 فالاقبسة الاربعة الباقية اذا عرفت هذا فاعلم ان المقدمات الغير  
 اليقينية ستة احدها المشهورات وهي القضايا بحكم العقل بها  
 بواسطة اعتراف الناس اما بسبب معلومة عامة كقولنا العدل  
 حسن والظلم قبيح او بسبب معرفة كقولنا مراعات الضعفاء محمودة  
 او بسبب اشتقاق كقولنا كشف العورة مذموم ويقال له شنيع  
 وثانيها المسلمات وهي قضايا ياتخذها احداهم لخصم من مسلمة  
 من صاحبها ليني عليها الكلام لدفع الخصم وثالثها المقولات

وهي

وهي قضايا يؤخذ عن معتقد فيه **افان** المجتزئة كالانبياء او كراثة كالاولياء  
 او لمزيد عقل كالعلماء او لمزيد دين كالعلماء واربعتها مقنونات  
 وهي قضايا بحكم العقل بها بسبب جميع جانب الحكم وخامسها  
 المحبلات وهي قضايا يذكر بترغيب النفس في شئ او تنفيرها عنه ويؤثر  
 في النفس اذا اوردت على النفس ثائرا عجبا من قبض او بسط سواء كانت  
 صادقة او كاذبة وسادسها المشبهات بغيرها وهي قضايا بحكم  
 العقل بها على اعتقاد رئيسها اولية او مشهورة او مقبولة او مسلمة  
 للاشتباه بها بشئ منها **فالمجدل** قياس مؤلف من مقدمات مشهورة  
 او منها ومن المسلمات وغرض الجادل من القياس الجدل الزام خصمه  
 وبسكاته **والخطابة** قياس مؤلف من المقنونات او منها ومن  
 المقولات كقولنا فلان يطوف بالليل ولها من يطوف بالليل فهو  
 سارق وغرض الخطيب والواعظ من القياس الخطابي ترغيب  
 الناس الى فعل الخير وتنفيرهم عن الشر **والشعر** قياس مؤلف  
 من المحبلات كقولنا هذا عمل ولا عمل منة فهو محمود وكقولنا هذا  
 خير ولا خير يا قوتله سيالة وغرض الشعر من القياس الشعر انفعال

ط  
 كقولنا  
 قياس لانه  
 الشئ لغيره



النفس بالترغيب والتنفير فان النفس في الاولى تغفر عن كل العمل بغيره  
الضم عن الذين وفي الثانية ترغيب في شرب الخمر رغبة العاشق الى المعشوقة  
**واما المقالة** قياس مولاتي من مقدمات بسيطة بالحق او بالشهرة  
اما من حيث الصورة او من حيث المعنى اما من حيث الصورة فكل قولنا  
الصورة الفرس المنقوش على الجدار انها فرس ولا فرس صقال  
ينبغي ان تلك الصورة صالحة واما من حيث المعنى فليقدم رعاية  
الموضوع في الموجبة كقولنا كمال انسان وفرس فهو انسان وكما  
فرس وانسان فهو فرس ينبغي ان بعض الانسان فرس والقليل منه  
من حيث ان موضوع المقدمات ليس بموجود اذ ليس شيء موجود  
يفتقد عليه انه انسان وفرس وكون القضية التطبيقية مقام الكلية  
كقولنا كمال الانسان حيوان والحيوان جنس او مولاتي من مقدمات بسيطة  
كادبة او غير مطابقة للواقع وهم قضية يحكم بها الدهر الانسان في امر  
غير محسوس قياسا على الامور المحسوسة كما يحكم بان كمال موجود  
متي يزل لا يشدرك ان كمالا هو يشاهد محسوس فهو متي يزل والبراه  
من المقالة تغليب المقصود ودفعه تمت تمت الكليات







حيوان كان الحق التوافق وهو كل انسان ناطق ولو بد لنا الكبري بقولنا  
 ولما فرس حيوان كان الحق التباين وهو لا شيء من الاشياء فرس وكقولنا  
 بعض الانسان ليس بفرس وبعض العقول ليس بانسان والحق التوافق  
 وهو كل فرس صفا ولو بد لنا الكبري بقولنا وبعض الناطق ليس  
 بانسان كان الحق التباين وهو لا شيء من الفرس بنا طق وكقولنا  
 بعض الانسان ليس بفرس ولا شيء من العقول بانسان والحق  
 التوافق وهو كل فرس صفا ولو بد لنا الكبري بقولنا ولا شيء  
 من الحمار بانسان كان الحق السلب وهو لا شيء من الفرس بحمار  
 بعض الفرس ليس بالحمار وبعض الحيوان فرس والحق التوافق  
 في حيوان ولو بد لنا الكبري بقولنا بعض العقول  
 في الحق السلب وهو لا شيء من الحمار صفا والحق التوافق  
 الكبري سالبة كلية على تنوير كون الصغر موجبة جزئية  
 لم يكن كذلك فاما ان يكون الكبري موجبة كلية او موجبة  
 سالبة جزئية وعلى التقادير يلزم الاختلاف في النتيجة  
 للعقد كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان

والحق



والحق التوافق وهو كل انسان ناطق ولو بد لنا الكبري بقولنا ولا شيء  
 حيوان كان الحق التباين وهو لا شيء من الانسان بفرس وكقولنا بعض  
 الحيوان انسان وبعض الناطق حيوان والحق التوافق وهو كل انسان  
 ناطق ولو بد لنا الكبري بقولنا بعض الفرس حيوان والحق التباين  
 وهو لا شيء من الانسان بفرس وكقولنا بعض الفرس صفا وبعض  
 الحيوان ليس بفرس والحق التوافق وهو كل صفا حيوان ولو بد لنا الكبري  
 بقولنا بعض الانسان ليس بفرس والحق التباين وهو لا شيء من العقول  
 بانسان فاذا سقط باعتبار الشرط الاول ثمانية اضراب وباعتبار  
 الشرط الثاني ثلثة اضراب في الضرب المنتجة ثمة الاول من موجبتين  
 كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان  
 فبعض الحيوان ناطق بيان بعكس ترتيب المقدمات وهو ان يجعل الصغر  
 كبري والكبري صغر ليرتد الى الشكلا الاول فينتج نتيجة منقطة الى المطلوب  
 هكذا ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج من الشكلا الاول ان ناطق  
 حيوان وهو يعكس الى بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب والحق  
 وهو ان يجعل نتيجة السالبة كبري وصغر القيل لا يجابها